نحو قراءات منهجية

آية التطهير نموذجًا

دراسة للمحتوى الدلالي لآية التطهير عبر الأبعاد
اللغوية والبلاغية والنحوية والعقلية والنقلية والعملية

أ.د علي العلي

مكتبة فدك

نحو قراءات منهجية

آية التطهير نموذجا

دراسة للمحتوى الدلالي لآية التطهير عبر الأبعاد
اللغوية والبلاغية والنحوية والعقلية والنقلية والعملية

أ.د علي العلي

مكتبة فدك

شبكة الفكر
alfeker.net

نحو قراءات منهجية

ا. د علي العلي

كافة حقوق الطبع محفوظة
و مسجلة للناشر ومكتبة فدك

انتشارات فاروس

- الناشر: فاروس
- الكمية: ١٠٠٠نسخة
- المطبعة: سرور
- الطبعة: الأولى
- تاريخ الطبع: ٢٠٠٨م - ١٤٢٩هـ.ق
- القطع وعدد الصفحات: رقعي - ٩٦ صفحة

شابك: ٣-٧-٩٠٠٦٦-٩٦٤-٩٧٨

عنوان الناشر: ايران - قم - بلوار امين - فرع ٧ - رقم ٥ - تلفون: ٢٩١٤١٧٤
مركز التوزيع: ايران - قم - مجمع الإمام المهدي(عج) - الطابق الأرضي
رقم ١١٦،١١٧ - تلفون: ٧٨٣٣٦٢٤

مكتبة فدك

المقدّمة

من أهمّ ما تتداوله الأُمم تراثها التشـريعي ، والذي يـمثّل الأسـاس المكوّن لتشريعاتها ومنهجها المتكوّن من مصادره الرئيسيّة التي يسبك منها الأحكام العقائديّة والعباديّة والحياتيّة ، الفرديّة والجماعيّة .

والأُمّة الإسلاميّة إحدى تلك الأُمم التـي سـادت لهـا الريـادة عـبر تحديدها لمصادرها الأسـاسيّة التـي وضـعت مـن خـلالها تشـريعاتها وأحكامها وعقائدها فتبلورت بذلك أُصول وفروع هذا الدين القويم .

إلّا أنّ السجال لن يهدأ رنينه ما دام هناك فهم ومتلقّي لأُصول الدين وفروعه ، اللذان يشكّلان الشريعة بأبعادها ، ولا نعدو بعيداً عن سـورة الأحزاب ، وهذه الآية المباركة محلّ البحث ، والتي تـعدّ إحـدى أهـم مفاصل التشريع سيّما ببعده العقائدي .

ولكي يتمّ معرفة هذه الآية الكريمة لتشكيل رؤية واضحة لأحد أهمّ مفردات الأُصول العقديّه حاولت أن أسير مع القارئ بتسلسل أتدرّج من خلاله في زوايا التتبّع والإضاءة على زوايا ومداخلات هذه الآيـة مـن

خلال مفرداتها عبر تحليل أبعاد هذه المفردات المكوّنة لهذه الآية، وكذلك الآية بمجموع مفرداتها عبر اللغة بنحوها وبلاغتها ومعانيها وعبر النقل بدلالاته وتفسيره، ولم أهمل العقل بتحليلاته وقواعده، ولم أكن نظريّاً فقط، بل تناولت البُعد العملي والممارسة المتّبعة في تطبيق الآية على مصاديقها، مع عرض المداخلات والمناقشات التي قد تكوّنت عند البعض على شكل إشكاليّات أُسس على ضوءها مبان اعتقاديّة اتّضح أنّها لم تكن ذات أساس موضوعي ومعرفي يغطّي مساحة كافية من جوانب البحث الدلالي.

إلّا أنّ المحاولة التي في هذه الأوراق تحاول أن تؤسّس لدراسة مكوّنة لرؤية واضحة تغطّي معطيات البحث المعرفي بشكل يرسم بوضوح النتيجة الاستدلاليّة التي ينبع منها أحد مفردات أُصول التشريع.

إنّ هذه الدراسة ما هي إلّا دعوى مشروعة للبحث والمناقشة في مجال الأُسس الموضوعيّة ذات قواعد تكوّنت من خلال جملة من العلوم المعنيّة بفتح أُفق البحث والاستدلال، والتي تنصبّ عمليّاً على المفردات التشريعيّة من خلال توظيف قواعد تلك العلوم في مدار معرفي موضوعي يفرز بطبيعته النتيجة التي تتجدّد عن الأبعاد والمرتكزات البشريّة المتلوّنة بظروفها ومذهبيتها، ولربّما أهواءها وعصبيّتها، حتّى ضاقت بنتائجها واستدلالتها.

أتمنى أن تجد هذه الدراسة هدفها الداعي إلى التوظيف العلمي للقواعد الأساسيّه في البحث الدلالي، سواء كانت لغويّة أو نحويّة

أو بلاغيّة أو أُصوليّة أو عقليّة أو نقليّة أو سيرة متّبعة ، لكي تجمع جميع إفرازاتها العلميّة في معين النتيجة النهائيّة ، والتي تـعطينا المـوضوعيّة بأقلّ نسبة من الشوائب ، وتبتعد بنا عن الذاتيّة غير الموضوعيّة المتخمة بالافرازات المكتظّة والمرتكزة من قِبل العصبيّة واللاموضوعيّة.

أ . د . علي العلي

دلالة المفاهيم

قوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً** ﴾[1].

مفردات الآية الشريفة

نبدأ بحلّ مفردات هذه الآية الكريمة من الناحية اللغويّة:

﴿ إِنَّمَا ﴾

تتألف من مقطعين «إن» و«ما».

«إنّ»: وهي إمّا أن تكون حرف توكيد تنصب الإسم وترفع الخبر، كقولنا: «إنّ زيداً قائمٌ»، وهناك رأي على أنّه تنصبهما[2]، وقد يرفع

---

(١) الأحزاب ٣٣: ٣٣.

(٢) كما في حديث: «**إنّ قعر جهنّم سبعين خريفاً**». راجع محيط المحيط: ٢٠، مادّة «أنتم».

بعدها المبتدأ، فيكون إسمها ضمير الشأن محذوفاً، ومثاله: «إنّ من أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة المصوّرون»، والأصل إنّه، أي: إنّ الشأن، وقد تدخل عليها ما الزائدة فتكفّها عن العمل وتفيد الحصر، نحو: «إنّمازيد قائم»[١].

«ما»: وهي على وجهين:

الوجه الأوّل: إسميّة

وهي على أوجه:

١ ـ **معرفة**، وهي نوعان:

أ ـ ناقصة: هي الموصولة، كقوله تعالى: ﴿**مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللهِ بَاقٍ**﴾[٢].

ب ـ تامّة، وهي نوعان.

* عامّة: وهي المقدرة، بقولك الشيء، مثل: قوله تعالى: ﴿**إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ**﴾[٣]، أي: فنعم الشيء هي.

* خاصّة، وهي المقدرة من لفظ ذلك الإسم، مثل: «غسّلته غسلاً نعمّا» و«دققته دقّاً نعمّا»، أي: نِعم الغسل ونِعم الدقّ.

---

(١) محيط المحيط: ٢٠، مادّة «أنتم».

(٢) النحل ١٦: ٩٦.

(٣) البقرة ٢: ٢٧١.

وإن كان البعض لا يرى «ما» معرفة تامّة، لكن كان يراها ابن خروف وسيبويه.

٢ ـ **نكرة**: مجرّدة عن معنى الحرف، وهي أيضاً نوعان:

أ ـ ناقصة: هي الموصوفة، وتقدّر بقولك شيء، كقوله: «مررت بما معجبٍ لك»، أي: بشيء معجب لك.

ب ـ تامّة، وهي ثلاثة أنواع:

* للتعجّب، كقولك: «ما أحسن زيد»، أي: شيء حسّن زيداً.

* نِعم، وبئس: مثل: «غسّلته غسلاً نعمّا»، أي: نِعم شيئاً.

* للمبالغة، كقوله تعالى: ﴿**خُلِقَ الْإِنسَانُ مِن عَجَلٍ**﴾[١]، أي: جعل لكثرة عجلته كأنّه خلق منها.

٣ ـ **نكرة مضمّنة معنى الحرف**، وهي نوعان:

أ ـ الاستفهاميّة، ومعناها: أي شيء، كقوله تعالى: ﴿**وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ**﴾[٢].

ب ـ الشرطيّة، وهي نوعان:

* غير زمانيّة، نحو قوله تعالى: ﴿**وَمَا تَفْعَلُوا مِن خَيْرٍ يَعْلَمْهُ**

---

(١) الأنبياء ٢١: ٣٧.

(٢) طه ٢٠: ١٧.

﴿اللهُ﴾[١].

* زمانيّة، نحو قوله تعالى: ﴿**فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ**﴾[٢]، وضعف هذا المثال ابن هشام، ولنا نقاش معه في محلّه، لكن الظاهر المتّفق عليه من الأمثله قوله تعالى: ﴿**فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ**﴾[٣]، أي: استقيموا لهم مدّة استقامتهم لكم.

الوجه الثاني: «ما» الحرفيّة

وهي على أوجه أيضاً:

١ ـ **نافية**، مثل: قوله تعالى: ﴿**مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ**﴾[٤].

٢ ـ **مصدريّة**، وهي نوعان:

أ ـ غير زمانيّة، كقوله تعالى: ﴿**عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَاعَنِتُّمْ**﴾[٥].

ب ـ زمانيّة، مثل قوله تعالى: ﴿**مَادُمْتُ حَيّاً**﴾[٦]، أي: مدّة دوامي حيّاً.

٣ ـ **زائدة**، وهي نوعان:

---

(١) البقرة ٢: ١٩٧.

(٢) النساء ٤: ٢٤.

(٣) التوبة ٩: ٧.

(٤) المجادلة ٥٨: ٢.

(٥) التوبة ٩: ١٢٨.

(٦) مريم ١٩: ٣١.

أ ـ كافّة ، والكافّة هذه ثلاثة أنواع :

* الكافّة عن عمل الجرّ ، وتتّصل بأحرف وظـروف . والأحـرف : ربّ ، الكاف ، الباء ، مِن . والظروف : بعد ، بين ، (حيث ، إذ) وهـما جازمان لفعلين .

* الكافّة عن عمل الرافع ، وهي تتّصل بثلاثة أفعال ، قـل ، كـثر ، طال .

* الكافّة عن عمل النصب والرفع ، وهي التي تتّصل بأنّ وأخواتها ، مثل : قوله تعالى : ﴿ **إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ** ﴾ (١) .

ومثل : قوله تعالى : ﴿ **إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِن عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ** ﴾ (٢) .

ومثل : قوله تعالى : ﴿ **إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ** ﴾ (٣) .

ب ـ غير الكافّة ، وهي نوعان :

* عوض ، ويكون في موضعين :

١ ـ « أمّا أنت منطلقاً انطلقتُ » . والأصل : انطلقت لأن كنتَ منطلقاً .

٢ ـ « إفعل هذا إمّا لا . والأصل : إن كنت لا تفعل غيره .

* غير العوض ، وهي على صور :

---

(١) البقرة ٢ : ١٧٣ .

(٢) فاطر ٣٥ : ٢٨ .

(٣) طه ٢٠ : ٦٩ .

١ ـ يقع بعد الرافع : « شتّان ما زيد وعمرو » .

٢ ـ بعد الناصب الرافع : « ليتما زيداً قائم » .

٣ ـ بعد الجازم ، نحو قوله تعالى : ﴿ **أَيْنَما تَكُونُوا** ﴾ (١) .

٤ ـ بعد الخافض :

* حرفاً كان ، نحو قوله تعالى : ﴿ **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ** ﴾ (٢) .

* أو إسماً ، نحو قوله تعالى : ﴿ **أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ** ﴾ (٣) .

٥ ـ وتزاد قبل الخافض : « ما خلا زيد وما عدا عمرو » ، وهو نادر .

٦ ـ وتزاد بعد أداة الشرط :

* جازمة ، نحو قوله تعالى : ﴿ **وَإِمَّا تَخَافَنَّ** ﴾ (٤) .

* غير جازمة ، نحو قوله تعالى : ﴿ **حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ** ﴾ (٥) .

٧ ـ بين المتبوع وتابعه ، نحو قوله تعالى : ﴿ **مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً** ﴾ (٦) .

---

(١) النساء ٤: ٧٨.

(٢) آل عمران ٣: ١٥٩.

(٣) القصص ٢٨: ٢٨.

(٤) الأنفال ٨: ٥٨.

(٥) فصّلت ٤١: ٢٠.

(٦) البقرة ٢: ٢٦.

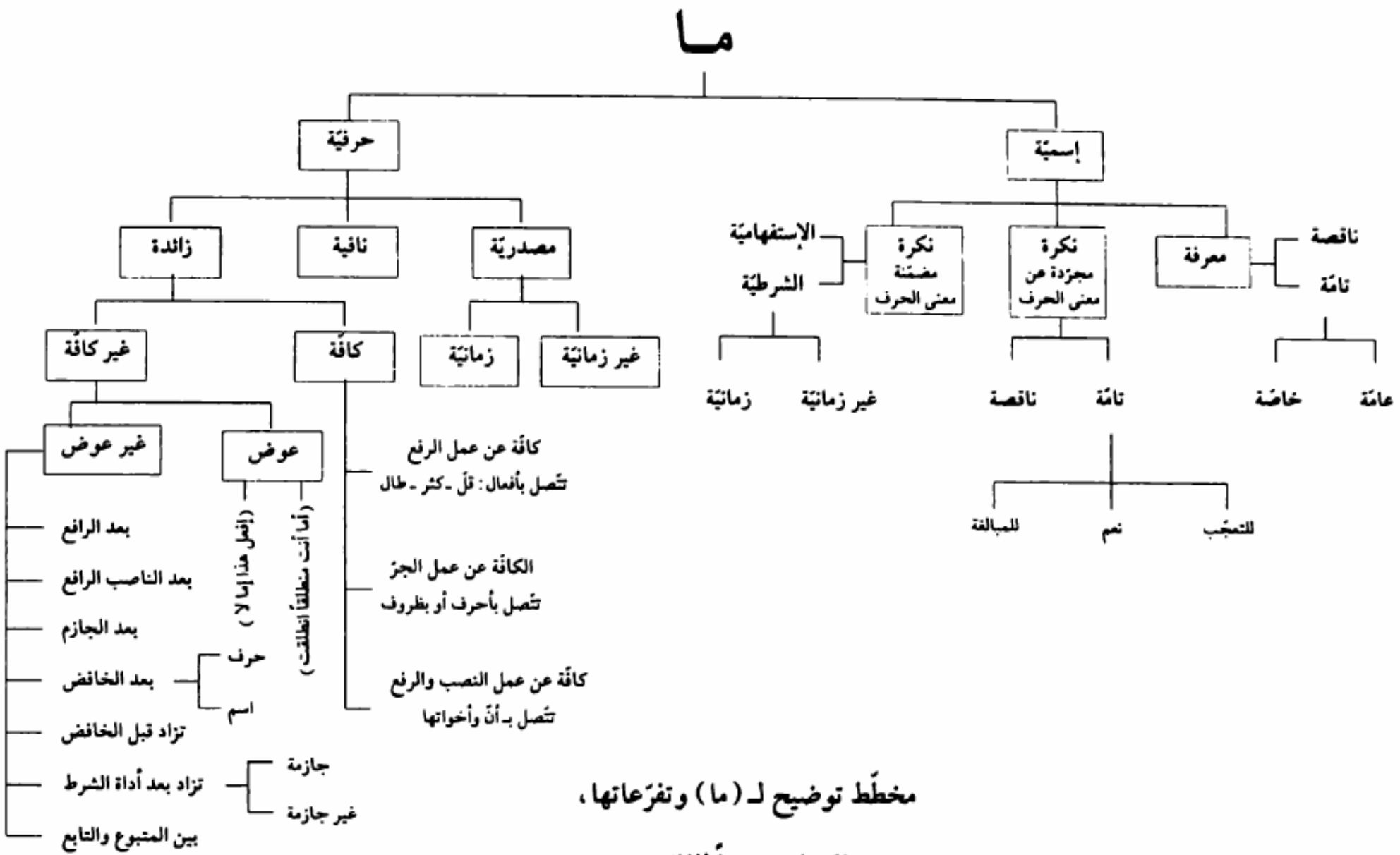

مخطّط توضيح لـ (ما) وتفرّعاتها،

ذكرناه تعميماً للفائدة

﴿ يُرِيدُ ﴾

لو نظرنا إلى مادة راد يرود التي هي أساس الإرادة « فالمعنى : إذا سعى في طلب شيء . والإرادة في الأصل ، قوة مركّبة من شهوة وحاجة وأمل ، وجعل اسماً لنزوع النفس إلى الشيء مع الحكم فيه ، بأنّه ينبغي أن يفعل أو لا يفعل ، ثمّ يستعمل مرّة في المبدأ وهو نزوع النفس إلى الشيء ، وتارة إلى المنتهى ، وهو الحكم فيه بأنّه ينبغي أن يفعل أو لا يفعل ، فإذا استعمل في الله فإنّه يراد به المنتهى دون المبدأ ، فإنّه يتعالى عن معنى النزوع ، فمتى قيل أراد الله كذا ، فمعناه : حكم فيه أنّه كذا وليس بكذا ، نحو قوله تعالى : ﴿ **إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءاً أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً** ﴾ (١) .

وقد تذكر الإرادة ويراد بها معنى الأمر لقولك : « أُريد منك كذا » ، أي : آمرك بكذا ، نحو قوله تعالى : ﴿ **يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ** ﴾ (٢) .

وقد تذكر ويراد بها القصد ، نحو قوله تعالى : ﴿ **لَا يُرِيدُونَ عُلُوّاً فِي الْأَرْضِ** ﴾ (٣) ، أي : يقصدونه ويطلبونه ، والإرادة قد تكون بحسب القوّة التسخيريّة ، والحسّيّة لمّا تكون بحسب القوّة الاختياريّة ، ولذلك

---

(١) الأحزاب ٣٣ : ١٧ .

(٢) البقرة ٢ : ١٨٥ .

(٣) القصص ٢٨ : ٨٣ .

تستعمل في الجماد وفي الحيوانات، نحو قوله تعالى: ﴿ **جِدَاراً يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ** ﴾[١].[٢]

﴿ اللهُ ﴾

إسم من أسمائه (عزّ وجلّ)، ولهذا الاسم بحوث عميقة لا مجال لذكرها[٣].

﴿ لِيُذْهِبَ ﴾

لو جرّدت من اللام والياء يكون أصلها ذهب، حيث إنّ [الذهاب المضيّ، قال: ذهب بالشيء، وأذهبه، ويستعمل ذلك في الأعيان والمعاني... قال: ﴿ **إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ** ﴾][٤].

﴿ عَنكُمُ ﴾

أصلها (عن)، و(عن) كما يعبّر [يقتضي مجاوزة ما أُضيف إليه،

---

(١) الكهف ١٨: ٧٧.

(٢) مفردات ألفاظ القرآن الكريم: ٣٧١، مادة « رود ».

(٣) قد نوفّق مستقبلاً ـ إن شاء الله ـ لعرض هذا الإسم العظيم في مجال بحثه الخاصّ به.

(٤) مفردات ألفاظ القرآن الكريم: ٣٣٢، مادة « ذهب ».

تقول : « حدّثتك عن فلان ، وأطعمته عن جوع .

قال أبو محمّد البصري : « (عَنْ) يستعمل أعمّ من « على » ، لأنّه يستعمل في الجهات الستّ ، ولذلك وقع موقع (على) في قول الشاعر :

إذا رضيت عليَّ بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها [١]

قال : ولو قلت : أطعمته عن جوع ، وكسوته عن عُريّ لصحّ][٢] .

﴿ الرِّجْسَ ﴾

هو الشيء القذر ، وجمعة : أرجاس ، [والرجس يكون على أربعة أوجه : إمّا من حيط الطبع ، وإمّا من جهة العقل ، وإمّا من جهة الشرع ، وإمّا من كلّ ذلك ، كالميتة ، فإنّ الميتة تعاف طبعاً وعقلاً وشرعاً][٣] .

﴿ أَهْلَ ﴾

قال الراغب الاصفهاني حول الأهل :

« أهل الرجل : من يجمعه وإيّاهم نسب أو دين ، أو ما يجري

---

(١) البيت لقحيف العقيلي ، راجع مغني اللبيب : ١٩١/١ ، وكذلك خزانة الأدب : ١٣٢/١٠ .

(٢) مفردات ألفاظ القرآن الكريم : ٥٨٩ ، مادة « عن » .

(٣) مفردات ألفاظ القرآن الكريم : ٣٤٢ ، مادة « رجس » .

مجراهما من صناعةٍ وبيتٍ وبلدٍ ، وأهل الرجل في الأصل : من يجمعه وإيّاهم مسكن واحد ، ثمّ تجوّز به فقيل : أهل الرجل لمن يجمعه وإيّاهم نسب . وتعورف في أُسرة النبيّ (عليه الصلاة والسلام) مطلقاً إذا قيل أهل البيت لقول الله عزّ وجلّ :

﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾ .

وعُبِّر بأهل الرجل ، عن امرأته .

وأهل الإسلام : من يجمعهم ، ولما كانت الشريعة حكمت برفع حكم النسب في كثير من الأحكام بين المسلم والكافر .

قال تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَيْسَ مِن أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾[١] .

وقال تعالى : ﴿ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ ﴾[٢] »[٣] .

وسيأتي بيان أنّ هذا اللفظ يدور بين السعة والضيق ، وأنّها تصل لمرحلة مع النبيّ ﷺ وآله اصطلاح خاصّ[٤] .

﴿ الْبَيْتِ ﴾

« هو مأوى الإنسان بالليل .

---

(١) هود ١١ : ٤٦ .

(٢) هود ١١ : ٤٠ .

(٣) مفردات ألفاظ القرآن الكريم : ٩٦ ، مادة « أهل » .

(٤) راجع الصفحة ٣٣ .

نعم، قد يقال للمسكن بيت من غير اعتبار الليل... ويقع ذلك على المتّخذ من حجر ومدر وصوف ووبر، وبه شُبّه بيت الشَّعر، وعبّر عن مكان الشيء بأنّه بيته، وصار أهل البيت متعارفاً في آل النبيّ (عليه الصلاة والسلام)، ونبّه النبيّ ﷺ بقوله: **سلمان منّا أهل البيت**[١]»[٢].

﴿ وَيُطَهِّرَكُمْ ﴾

الطهارة قسمان: للجسم وللنفس.

قال الراغب: «والطهارة ضربان: طهارة جسم، وطهارة نفس، وحمل عليهما عامّة الآيات...

﴿ وَاللهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ ﴾[٣]، فإنّه يعني: تطهير النفس.

﴿ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[٤]، أي: مخرجك من جملتهم، ومنزّهك أن تفعل فعلهم.

وعلى هذا: ﴿ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾.

---

(١) لنا: تفسير لهذه الرواية مع غضّ عن المعطيات التي قد ترد على السند، والكلام حولها يدور في مباحث علم (العرفان النظري).

(٢) مفردات ألفاظ القرآن الكريم: ١٥١، مادة «بيت».

(٣) التوبة ٩: ١٠٨.

(٤) آل عمران ٣: ٥٥.

﴿ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ ﴾ [١] »[٢].

ولاحظ إنّ المُخرِجْ هو الله ، وإرادته واضحة التـحقيق ، خـصوصاً بعد بيان ما تقدّم حول الإرادة .

﴿ تَطْهِيراً ﴾

لعلّها اتّضحت من بياننا لكلمة ﴿ وَيُطَهِّرَكُمْ ﴾ [٣].

هذا ما يمكن أن نتحدّث عنه على المستوى اللغوي ، ولكي نوسّع قـليلاً دائـرة البـحث ، وانـطلاقاً مـن قـاعدة مـفادها (الإعـراب فـرع المعنى) [٤] نتناول الآية من الناحية النحويّة .

---

(١) آل عمران ٣: ٤٢.

(٢) مفردات ألفاظ القرآن الكريم: ٥٢٥ ، مادة « طهر » .

(٣) للمزيد راجع مفردات ألفاظ القرآن الكريم: ٥٢٥ ، مادة « طهر » .

(٤) كان أحد أساتذتنا في الأدب العربي ينعت هذه القاعدة بالذهبيّة . رحم الله أساتذتنا وكلّ من أفادنا من علمه .

إعراب الآية الشريفة

أمّا إعراب الآية الشريفة «آية ٣٣» من سورة الأحزاب فنوضّحه مفصّلاً:

﴿ إِنَّمَا ﴾ كافّة ومكفوفة، مع العلم أنّ «إنّما» هنا تفيد الحصر.

﴿ يُرِيدُ ﴾ فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة.

﴿ اللهُ ﴾ إسم «لفظ» الجلالة: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة.

﴿ لِيُذْهِبَ ﴾ اللام للنصب، وهي للتعليل، ويذهب فعل مضارع منصوب بالفتحة الظاهرة بأنّ مضمره بعد اللام.

والجملة: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ﴾ تعليل لجميع ما تقدّم، والجار والمجرور، أي: ﴿ لِيُذْهِبَ ﴾ متعلّقان بـ ﴿ يُرِيدُ ﴾.

﴿ عَنكُمُ ﴾ جار ومجرور متعلّق بـ ﴿ لِيُذْهِبَ ﴾.

﴿ الرِّجْسَ ﴾ مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

﴿ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾ منصوب على الاختصاص للمدح، أي: أخصّ أهل البيت. ولك أن تجعله منادى محذوف الأداة، أو على البدل، لكنّ الاختصاص هو الوارد.

﴿ وَيُطَهِّرَكُمْ ﴾ «الواو» حرف عطف، و ﴿ وَيُطَهِّرَكُمْ ﴾ فعل مضارع معطوف منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، و«كم» ضمير متّصل مبني على السكون في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره «هو».

﴿ تَطْهِيراً ﴾ مفعول مطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة[١].

---

(١) هذه الوجوه من الإعراب قريبة ممّا ذكره صاحب إعراب القرآن وبيانه الأُستاذ محيي الدين الدرويش: ١٦٦/٦، وكذلك معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم للأُستاذ الشيخ محمّد فهيم أبو عبية: /٥٥٤، والذي قدّم له شيخ الأزهر الشيخ محمّد سيّد طنطاوي.

تحليل عامّ

إنّ تناول هذه الآية الشريفة نتيجة لما تقدّم تعطينا الحقّ في أن ننظر للآية من خلال عدّة أبعاد، سواء كانت «لغويّة، بلاغيّة، نحويّة، روائيّة، دلاليّة» وهذا ما نجده في البحوث المتناثرة، لذا أخذ علماؤنا (رضوان الله عليهم) هذه الآية من سورة الأحزاب عبر مبحث متعلّق ببعد أكثر عمقاً ممّا فهمه البعض؛ ولعلّه يتماشى أكثر مع ما جاء في صريح الآية الشريفة، وما ورد في السنّة الشريفة، سيّما حديث أُمّ سلمة، الذي يرويه الثعلبي في تفسيره بالإسناد عن أُمّ سلمة، كما ينقل ذلك الطبرسي في تفسيره مجمع البيان[1].

وقد أكّد في أكثر من مورد نزولها في الخمسة: «النبيّ، عليّ، وفاطمة، الحسن والحسين» صلوات الله عليهم أجمعين.

أمّا جهة الاستدلال والبحث فتدور حول لفظة ﴿إِنَّمَا﴾، فهي حسب البعد الاستدلالي تحقّق ما أثبت بعدها، وفي نفس الوقت هي

---

(١) تفسير مجمع البيان: ٥٥٩/٨.

ويعتبر تفسير (مجمع البيان في تفسير القرآن) من التفاسير المعتمدة لدى الفريقين لموضوعيّته في الطرح، وكذلك ذكره آراء الفريقين، وقد اعتمد الأزهر هذا التفسير في اجتماعات التقريب بين المذاهب الإسلاميّة.

نافية لما لم ير مجال للإثبات ، وبحسب تعبير العلّامة الطبرسي : « (إنّما) محقّقة لما أثبت بعدها ، نافية لما لم يثبت ، فإن قول القائل : إنّما لك عندي درهم ، وإنّما في الدار زيد ، يقتضي أنّه ليس عنده سوى الدرهم ، وليس في الدار سوى زيد »[١] .

هذا التحليل يفرض من خلال البحث النحوي ، وله أرضيّة قويّة تتماشى مع البعد اللغوي والنحوي لـ ﴿ إِنَّمَا ﴾ .

ولكي نقف أكثر عند ﴿ إِنَّمَا ﴾ نجد أنّها هنا تدلّ على الحصر .

ولربّما تسأل : أيّ حصر ؟

هنا يقول العلّامة الطباطبائي : « كلمة ﴿ إِنَّمَا ﴾ تدلّ على حصر الإرادة في إذهاب الرجس »[٢] .

ولو وقفنا قليلاً عند حصر الإرادة ، نجد أنّه عزّ وجلّ يريد منها إمّا الإرادة التكوينيّة أو الإرادة التشريعيّة ، وليس هناك دائرة أُخرى للإرادة في هذا المجال ، كلّ ما نقوله هنا أنّ الله عزّ وجلّ يريد الإرادة التي تزكّي وتطهّر ، وهذا هو القدر المتيقّن من ظهور الآية الشريفة بحسب البعد النحوي والبلاغي واللغوي للآية .

ولعلّ العمق أوسع من ذلك ، إذ إنّ ما يريده الباري عزّ وجلّ يكمن في إرادة مستبطنة للأُخرى ، وهذا ما يلاحظ عند التأمّل بشكل أدقّ ،

---

(١) تفسير مجمع البيان : ٨/٥٦٠ .

(٢) تفسير الميزان : ١٦/٣٠٩ .

حيث تُحصر الإرادة في إذهاب الرجس وإبقاء ما هو أطهر وأنقى، فهذه إرادة أُولى، وهي إرادة الإذهاب إن جاء التعبير.

أمّا الإرادة الثانية المستبطنة داخل الإرادة الأُولى، فهي اختصاص هذه الإرادة بمراد معيّن، عندها نجد أنّ في «الآية في الحقيقة قصران: قصر الإرادة في إذهاب الرجس والتطهير، وقصر إذهاب الرجس والتطهير في أهل البيت»[١].

إذاً فلدينا إرادة فلنعبّر عنها بإرادة خاصّة، وإرادة أخصّ تتحدّد ملامحها بمصاديق معيّنة، وهذا لم يأتِ إيحاءً أو استحساناً، بل إنّ الإرادة لو كانت هي الإرادة المطلقة فلا مجال لاختصاصها بأهل البيت من دون بني البشر، إذ إنّ الإرادة المطلقة يقترن فيها كلّ الخلق.

ثمّ إنّ هناك قرينة صارفة، تفيد أنّ هناك مدحٌ منصبّ على فئة معيّنة، ممّا يعطي للإرادة رونقاً يحمل خصوصيّة خاصّة تميّزها عن الإرادة العامّة.

ومن هنا يبرز توقّف، أثاره عالم نحوي[٢]، له قيمة عالية في هذا

---

(١) تفسير الميزان: ١٦/٣٠٩.

(٢) العالم جمال الدين بن هشام الأنصاري (المتوفّى سنة ٧٦١هـ). ولد بالقاهرة وتوفّي فيها، نحوي ولغوي مشهور، درس على ابن المرحل وغيره، نحا في طريقته منحاة أهل الموصل، له «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، و«شذور الذهب في معرفة كلام العرب» و«قطر الندى»

العلم، إذ أورد قائلاً: «إنّ قول بعضهم في: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ أنّ ﴿أَهْلَ﴾ منصوب على الاختصاص، وهذا ضعيف لوقوعه بعد ضمير الخطاب، مثل: بك الله نرجو الفضل، وإنّما الأكثر أن يقع بعد ضمير المتكلّم، كالحديث: **نحن معاشر الأنبياء لا نورث**[1].

والصواب أنّه منادى»[2].

ولو تأمّلنا في هذه الإشارة ـ التي هي إثارة أكثر ممّا هي إشكال، إذ لا تقف عقبة في مسار الاستدلال ـ يتّضح إذا ذهبنا أمام كلمة ﴿أَهْلَ﴾ الواردة في الآية الشريفة حيث نجد أنّه يصحّ قراءة ﴿أَهْلَ﴾ مثلّثة، بمعنى: أنّ ﴿أَهْلَ﴾ بالنصب، أو ﴿أَهْلَ﴾ بالخفض، أو ﴿أَهْلَ﴾ بالرفع، تجوز فيها الثلاث، فلك أن تقول:

«أهلَ البيت». «أهلُ البيت». «أهلِ البيت».

نعم، القراءة الواردة على النصب، لذا تحمل على أنّها بمعنى: أعني أهل البيت، أو يا أهل البيت. وقد أكّد ذلك من سبق ابن هشام،

« وبل الصدى» بتصرّف. راجع المنجد في الأعلام: ١٣، حرف الهمزة.

(١) الحديث رواه أحمد بن حنبل في مسنده: ٤٦٣/٢، الباب ٤: «**إنّا معاشر الأنبياء لا نورث**»، والحديث لنا توقّف فيه، إذ يتعثر دلالة وسنداً، وزماناً ومكاناً، مع قضيّة فدك وما تلاها من أحداث.

(٢) مغني اللبيب: ٧١٤/٢.

وهو ابن إسحاق إبراهيم بن السرّي الزجّاج[١]، إذ قال:

« وقوله: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾ ﴿ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾ منصوب على المدح، ولو قرئت أهلِ البيتِ ـ بالخفض، أي: الكسر ـ أو قرئت أهلُ البيت بالرفع ـ أي الضمّ ـ لجاز ذلك، ولكنّ القراءة على المنصب وهو على وجهين على معنى، أعني أهل البيت، وعلى النداء على معنى يا أهل البيت »[٢].

وهذا يقودنا لبيان معنى كلمة (الأهل) بشكل أدقّ، وهل تفيد الاختصاص، أو المدح، أو النداء؟ خصوصاً بعد أن صحّ التثليث في الكلمة.

وإن كانت القراءة على النصب، فمدار الكلام إذاً حول أنّ الكلمة منصوبة بلا خلاف. لكن هل على النداء، أو المدح، أو الاختصاص؟

هذا ما يحتاج لفرز أدقّ، فالمدار هل هناك خلل فيما لو كان النصب على النداء، أو المدح، أو الاختصاص، أم؟

وهذا يتّضح في واقع الأمر من خلال بياننا لما تقدّم حول معاني

---

(١) الزجّاج أبو إسحاق إبراهيم، عالم بالنحو واللغة. ولد ببغداد ومات عام ٩٢٣هـ، من كتبه «شرح أبيات كتاب سيبويه» و«كتاب معاني القرآن»، وهو من أروع من كتب بهذا الفن، وأسّس مناهجه في الإعراب والمعاني. راجع المنجد في الأعلام: ٣٢٠، حرف الزاء.

(٢) معاني القرآن الكريم وإعرابه: ٢٢٦/٤.

مفردات الآية ، حيث اتّضح أنّ الإرادة إمّا أن تكون :

١ ـ الإرادة بالمعنى التشريعي .

٢ ـ الإرادة بالمعنى التكويني .

أي : التي يتبعها التطهير والرجس ، فإن كانت الإرادة المحضة كما يعبّر لا يصحّ ، لأنّه يلزم منه محذور ، أنّ هذه الإرادة أرادها الله لكلّ مكلّف ، فكيف تأتي الآية وتخصّصها بأهل البيت ، إذ لا معنى لهذا التخصيص ، خصوصاً مع لحاظ سياق الآية (٣٣) من سورة الأحزاب ، الذي يوحي بالمدح والثناء بأهل البيت .

وقد أكّد الزمخشري أنّ هذا النصب على النداء أو على المدح . قال : « أهل البيت نصب على النداء ، أو على المدح »[١] .

أمّا لو فرضنا أنّ الاختصاص لم تقبله ـ كما ذهب ابن هشام ـ قلنا : إنّ المدح ذهب له البعض ، وإذا لم يقبل ابن هشام فلنذهب إلى النداء الذي يراه قائلاً : « والصواب أنّه منادى »[٢] إن كان هناك مورد للاختصاص أوسع من المدح حيث « جوّز أن يكون على المدح فيقدر

---

(١) الكشّاف : ٥٣٨/٣ . وللأمانة العلميّة أنّ ذيل هذه العبارة : « وهذا دليل على أنّ نساء النبيّ ﷺ من أهل بيته » في الواقع ليس تامّ ، لكن أخذنا مورد الفائدة وسنبيّن فساد ما ذهب إليه ، خصوصاً بعد أن تبيّن أنّ « إنّما » تفيد الحصر والاستثناء .

(٢) مغني اللبيب : ٧١٤/٢ .

أمدح أو أعني ، وأن يكون على الاختصاص وهو قليل في المخاطب ـ لكنّه صحيح ـ ومنه (بك الله نرجو الفضل) وأكثر ما يكون في المتكلّم»[١].

ومع كلّ هذا سواء على الاختصاص أو على المدح أو على النداء ، فإنّ الإرادة تأتي هنا بالمعنى الثاني ، أي : بالمعنى الخاصّ التي يتبعها التطهير وعدم الرجس ، إذ أنّ المعنى الأوّل لا يأتي هنا لما تقدّم[٢].

كذلك التعظيم والثناء أو المدح لا يكون بالإرادة المطلقة التي هي عامّة ، عندها نصل إلى مفترق طرق ، إذ أنّ الإرادة هنا لها نوع من الخصوصيّة ، أي : الإرادة المتبوعة بالتطهير وإذهاب الرجس ، وأتصوّر أنّ المعنى اللغوي يعطي المراد من التطهير والرجس إذ « لا تخلو الإرادة في الآية أن تكون هي الإرادة المحضة أو الإرادة التي يتبعها التطهير وإذهاب الرجس ، ولا يجوز الوجه الأوّل ، لأنّ الله قد أراد من كلّ مكلّف هذه الإرادة المطلقة ، فلا اختصاص لها بأهل البيت دون سائر الخلق ، ولأنّ هذا يقتضي المدح والتعظيم لهم بغير شكّ وشبهة ، ولا مدح في الإرادة المجرّدة ، فثبت الوجه الثاني وفي ثبوته عصمة المعنيين بالآية من جميع القبائح »[٣].

---

(١) روح المعاني : ٢٢/٢٦٣.

(٢) الصفحة ٢٩.

(٣) تفسير مجمع البيان : ٧/٥٦٠.

فعلى هذا سواء ثبت الاختصاص أو المدح أو النداء، نجد أنّ الإرادة على جميع الوجوه تدور حول الإرادة الخاصّة، إذ لا مسوّغ للإرادة العامّة التي هي مشتركة بين جميع الخلق، عندها لكي نحدّد مَن المقصود بالخطاب لا بدّ أن نبيّن أُموراً عديدة:

منها: ما تقدّم حول «إنّما» ولا داعي للتكرار.

ومنها: ما نريد أن نحرّر الكلام فيه بشكل أعمق، وهو ما المراد بأهل البيت؟ والذي بدوره يفسح المجال حول المراد من قوله عزّ وجلّ: ﴿عَنكُمُ﴾.

عند هذا تتبلور المفاهيم، لذا نقف قليلاً عند كلمة الأهل كبداية، ثمّ غيرها من الأُمور التي ستتّضح بالتوالي.

ولبيان ذلك نجد أنّ «كلمة إنّما تدلّ على حصر الإرادة في إذهاب الرجس والتطهير، وكلمة أهل البيت، سواء كانت لمجرّد الاختصاص أو مدحاً أو نداء تدلّ على اختصاص إذهاب الرجس التطهير بالمخاطبين بقولكم ﴿عَنكُمُ﴾، ففي الآية في الحقيقة قصران، قصر الإرادة في إذهاب الرجس والتطهير، وقصر إذهاب الرجس والتطهير عن أهل البيت»[1].

---

(١) تفسير الميزان: ١٦/٣٠٩.

أوّلاً: أهل بين الضيق والسعة

إنّ العرف أقرّ ذلك في أُسرة النبيّ ﷺ، لكنّ هذا المعنى أيضاً عامّ، فيدخل فيه جميع النساء والأولاد، بل حتّى أعمام النبيّ، وكذلك لمن ذهب ووسّع الدائرة بالموالين، كسلمان، لكن يبدو أنّ العبارة قابلة للتوسعة والتضييق، والله عزّ وجلّ قصد في الآية ما هو أخصّ من ذلك، ولو كان يريد غير ذلك لما كان السياق بتغيّر مجراه بهذه الطريقة، من دون أن نلتفت لهذا التغيير.

فلنتّفق إذاً على أنّ الأهل ـ حسب المعنى اللغوي ـ لفظ فيه سعة وضيق، وهذا يحكيه ما نجده عند تتبّعنا لآيات القرآن الكريم، حيث وردت آيات توسّع حيناً وتضيق حيناً آخر في المعنى، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِن أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾[1].

تجد هنا توسعة للفظ، بحيث أنّ مَن كان من الأهل على حسب المعنى اللغوي وعبر النسب خرج من دائرة الأهل باتّجاه مسار غير مسار النسب إلى الإيمان، فتوسّع المعنى لكي يكون الأهل أهل الإيمان أو الإسلام، وهناك من اتّجه لدائرة أُخرى، وهناك من اتّجه

---

(١) هود ١١: ٤٦.

لدائرة ضيّقة لحصر التعبير وتضييقه على الزوجة، وأتصوّر إنّ ما ذكرناه عن الراغب واضح[١].

عندنا نقف عند هذا الأمر، أي: اللفظ الذي يتّسع ويضيق بحسب السياق، ولكي نفرز المعنى المراد لا بدّ من قرينة صارفة عن المعنى المعهود، أو لنقل قرينة تؤكّد المعنى المراد من هذا اللفظ، وفي موردنا ـ فضلاً عن البعد اللغوي لمفردة الأهل ـ نجد في القرآن الكريم وردت هذه المفردة على عدّة وجوه نستعرضها تباعاً.

الوجه الأوّل: أهل الدين

قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ غَدَوْتَ مِن أَهْلِكَ ﴾[٢].

الوجه الثاني: العيال

قوله تعالى: ﴿ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ ﴾[٣].

الوجه الثالث: الأولاد

قوله تعالى: ﴿ فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ ﴾[٤].

---

(١) راجع الصفحة ١٩.

(٢) آل عمران ٣: ١٢١.

(٣) المائدة ٥: ٨٩.

(٤) الأعراف ٧: ٨٣.

الوجه الرابع: أهل بيته

قوله تعالى: ﴿ رَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾[١].

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾[٢].

الوجه الخامس: الأهل والعيال

قوله تعالى: ﴿ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَمَنْ آمَنَ ﴾[٣].

وقد يكون هذا الوجه يرجع للوجه الرابع، أو الوجه الثاني[٤].

---

(١) هود ١١: ٧٣.

(٢) الأحزاب ٣٣: ٣٣.

(٣) هود ١١: ٤٠.

(٤) هناك علم يسمّى علم «وجوه القرآن» برزت الإشارة إليه في كلمات النبيّ (ص)، كما وردت في نقل السيوطي في الاتقان: ١٤٢/١ قوله: «**لا يكون الرجل فقيهاً كلّ الفقه، حتّى يرى للقرآن وجوهاً كثيرة**».

وورد أيضاً في كلمات الأمير (ع) عندما أرسل ابن عبّاس إلى الخوارج، فقال الأمير (ع): «**اذهب إليهم فخاصمهم، ولا تحاجّهم بالقرآن، فإنّه ذو وجوه**»، وله قول آخر: قال ابن عبّاس: «يا أمير المؤمنين، فأنا أعلم الكتاب في بيوتنا نزل، قال: **صدقت، ولكنّ القرآن حمال ذو وجوه، تقول ويقولون، ولكن خاصمهم بالسنن، فإنّهم لن يجدوا عنها محيصاً**».

ولنا دراسة مفصّلة في ذلك وهي أُطروحة علميّة جديدة نوعاً ما ﴾

هذه الوجوه التي عني بها العلماء التفسير[١]، حتّى وصف السيوطي ذلك في الاتقان قائلاً: «قد جعل بعضهم ذلك من أنواع معجزات القرآن، حيث كانت الكلمة الواحدة تنصرف إلى عشرين وجهاً أو أكثر أو أقلّ، ولا يوجد ذلك في كلام البشر»[٢].

انطلاقاً من هذه الوجوه، لا بدّ أن نقف أكثر عند فرزنا لكلمة الأهل، عندها تبرز عدم دقّة ما ذهب إليه بعض المفسّرين، الذين اضطربت كلماتهم لتشبّث فكرهم ومحور تفسيرهم على أساس سياق الآيات، والنزاع القائم بين المدارس مع عدم الاطّلاع الكافي ـ مع الأسف ـ على أُسس المباني العلميّة لدى كلّ مدرسة، والذي لو كان مأخوذاً بعين الاعتبار لما حصل ما حصل.

وإذا أردنا أن نستعرض ما أتى في الكتاب العزيز حول الأهل نجد مناحي كثيرة تصل إلى نيف وخمسين مورداً في مادة «أهل» وموارد التصريف الأُخرى، فهي تقارب ذلك العدد، ممّا يعني: أنّ للكلمة

« أشمل ممّا هو مطروح في بحوث علم وجوه القرآن، نتناول فيها المصطلح القرآني ونعتبرها فريدة في عرضها ومادّتها، إذ قد تكون بادرة ومدخلاً لتأسيس علم نصطلح عليه علم (المصطلح القرآني).

(١) ذكر محقّق كتاب وجوه القرآن الدكتور نجف عرشي ما هو قريب من هذا التحليل، مع تأكيدنا أنّ هذه الوجوه عرضها المؤلّف كما ذكرنا في المتن. راجع وجوه القرآن: ١٩٩، باب الأهل.

(٢) الاتقان في علوم القرآن: ١٤٢/١.

تقلّبات عديدة تناسب المورد والمناسبة، فهي قد تكون مرتبطة بصفة، وقد تكون بعمل، وقد تكون مرتبطة بسلوك أو مقام، كلّ ذلك يجعل هناك تلوّناً للكلمة لا بدّ من ملاحظته، والتعامل معه بدقّة.

ولنذكر نماذج[١] ممّا تقدّم تأكيداً لما ورد في الذكر الحكيم.

قوله تعالى: ﴿ **مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن أَهْلِ الْكِتَابِ** ﴾[٢].

﴿ **وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ** ﴾[٣].

﴿ **وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ** ﴾[٤].

﴿ **وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ** ﴾[٥].

﴿ **رَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ** ﴾[٦].

---

(١) للتوسّع وملاحظة ذلك يمكن مراجعة المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم.

(٢) البقرة ٢: ١٠٥.

(٣) المائدة ٥: ٤٧.

(٤) الأعراف ٧: ٩٦.

(٥) التوبة ٩: ١٠١.

(٦) هود ١١: ٧٣.

﴿ فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُم لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (١).

﴿ فَلَبِثْتَ سِنِينَ فِي أَهْلِ مَدْيَنَ ثُمَّ جِئْتَ عَلَىٰ قَدَرٍ يَا مُوسَىٰ ﴾ (٢).

﴿ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ ﴾ (٣).

﴿ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا ﴾ (٤).

﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ ﴾ (٥).

﴿ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللهُ هُوَ أَهْلُ التَّقْوَىٰ وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ ﴾ (٦).

﴿ قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِن أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾ (٧).

﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ ﴾ (٨).

﴿ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا امْرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ ﴾ (٩).

---

(١) النحل ١٦: ٤٣.

(٢) طه ٢٠: ٤٠.

(٣) القصص ٢٨: ١٢.

(٤) الأحزاب ٣٣: ١٣.

(٥) ص ٣٨: ٦٤.

(٦) المدّثّر ٧٤: ٥٦.

(٧) هود ١١: ٤٦.

(٨) هود ١١: ٨١.

(٩) العنكبوت ٢٩: ٣٣.

﴿ فَأَلْقُوهُ عَلَىٰ وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيراً وَأْتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[١].

﴿ قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا ﴾[٢].

على ضوء ما تقدّم نرى أنّ اللفظ له أبعاد ومرامي خاصّة، تتّسع وتضيق أحياناً، حيث أنّ «هذا المعنى محفوظ في جميع موارد استعمال هذه الكلمة، أهل القرى، أهل المدينة، أهل الذكر، أهل هذه المدينة، أهل مدين، أهل هذه القرية، أهل يثرب، أهل النار، أهل التقوى، أهل المغفرة، أهلك، أهلكم، أهلنا، أهله، أهلي، أهلها، فخصوصيّات الأهل صفة، وعملاً، وعقيدة، وسلوكاً، وأدباً، ومعرفة، ومقاماً، وشأناً، تختلف باختلاف المضاف إليه من هذه الجهات»[٣].

أمّا موردنا فنحن ندور على ضوء ما تقرّر هنا أيضاً، حيث تُحدّد الكلمات التي في الآية مع ربطها وتحليلها لغويّاً، وبلاغيّاً، ونحويّاً، أبعاد ما يراد من الكلمة، فبلحاظ المراد من ﴿ إِنَّمَا ﴾ هو الحصر، وكذلك ﴿ يُرِيدُ ﴾، وطبيعة الإرادة والمراد الذي تحمله عند تحليلها، وكذلك ﴿ الرِّجْسَ ﴾ إضافة لختم الآية بالتطهير، كلّها تعطي معنىً واضحاً يؤكّده مورد نزول الآية، وهو أنّ الآية خاصّة نزلت

---

(١) يوسف ١٢: ٩٣.

(٢) الكهف ١٨: ٧١.

(٣) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ١/ ١٧٠، مادة «أهل».

بالخمسة أصحاب الكساء، هذا على مستوى الآية الشريفة.

أمّا على مستوى العقيدة، فتجد أنّ المواصفات التي يحملها الخمسة أصحاب الكساء والتي تتّفق مع الدليل العقلي، تؤكّد كيف تستمرّ الأُمّة من خلال النبيّ ﷺ، والوصيّ من بعده، والأئمّة صلوات الله عليهم أجمعين من بعدهما، فهنا تشير الآية لذلك، لكن ليس لنا أن نتعرّض له هنا، إذ أنّ ما عقدناه هنا يخصّ هذه الآية في مورد معيّن، عندها لنا أن نستلهم من ذلك بدقّة ونؤكّده، من أنّ الآية الشريفة واضحة الدلالة أنّها تخصّ الخمسة أصحاب الكساء من هذه الجهة بعد تحليلها بدقّة «المعنى الحقيقي لهذه المادة، هو تحقّق الأُنس مع الاختصاص والتعلّق، ثمّ إنّ لهذا المعنى مراتب سعة وضيقاً، فالزوجة والأبناء والبنات والإحفاد والأصهار كلّهم من الأهل، وكلّما يشتدّ التعلّق ويزداد الاختصاص يقوى عنوان الأهليّة، فقد يكون واحد من المرتبة المتأخّرة أقرب وأوْلى من الآخر المتقدّم، وقد يُنفى عنوان الأهليّة عمّن ينتفي فيه التعلّق والتوافق والاختصاص.

﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِن أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾[1].

وقد تتّسع دائرة الأهل باختلاف الموارد والأغراض والمقامات:

﴿قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِن أَمْرِ اللهِ رَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ

---

(١) هود ١١: ٤٦.

﴿الْبَيْتِ﴾[١].

يراد من أهل البيت إبراهيم عليه السلام وزوجته[٢].

﴿فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ﴾[٣].

---

(١) هود ١١: ٧٣.

(٢) لا مورد هنا للاستدلال على أنّ أهل البيت هنا خصّصت الآية بزوجات الأنبياء، كما ذهب لذلك القرطبي، لأنّ ذلك مردود بعدّة أُمور:

١ ـ مورد نزول الآية الشريفة من سورة الأحزاب، هم الخمسة أصحاب الكساء.

٢ ـ التحليل اللغوي والبلاغي والنحوي للآية يعارض ذلك، ويؤكّده للخمسة.

٣ ـ البحث حول الإرادة يبيّن أنّ الإرادة هنا خاصّة.

٤ ـ ما ذهبنا إليه من سعة وضيق المفردة اللغويّة.

٥ ـ وقد ورد في تفسير شبّر: أنّ النداء تخصيص، وجعلها من أهل بيته، لأنّها ابنة عمّه» تفسير شبّر: ٣٥٠.

فلا يدلّ على كون زوجة الرجل من أهل بيته، لكن يبقى حول زينب بنت جحش التي هي من أقارب الرسول، والتي قد يكون مورد نزول الآية متأخّر على الزواج منها، وهذا ما يحتاج لتحقيق أكثر سيأتي نقاش هذا الأمر مفصّلاً، إضافة لما ذكر هنا.

(٣) القصص ٢٨: ١٢.

يراد من في بيت عمران من الأب وأُمّ موسى عليه السلام، وغيرهما.

﴿لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾[١].

ليراد من كانوا مخاطبين حين نزول الآية، كما في الآيتين، وهم الخمسة النجباء المعصومون، الذين استقرّوا تحت الكساء بأمر من رسول الله صلى الله عليه وآله»[٢].

إنّ سعة الكلمة تتّسع وتضيق في القرآن الكريم، ممّا يعني أنّ هناك دقّة في التعامل مع المفردة القرآنيّة يبعث على تحديد مسار خاصّ، وما دام هذا الأمر قد ذُكر، لنا أن نتعرّض لموردين لعلّهما يكونان مورد ملاحظة من البعض.

١ ـ قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللهِ رَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾[٣].

من أنّ الآية الشريفة أثبتت أنّ زوجة إبراهيم الخليل عليه السلام حسب مورد الآية هي من أهل البيت، فلماذا لا تكون آية (٣٣) من سورة الأحزاب كذلك؟ فمحمّد صلى الله عليه وآله نبيّ، والآية ذكرت أهل البيت، فالآية تريد زوجاته كما في الآية المباركة (٧٣) من سورة هود.

---

(١) الأحزاب ٣٣: ٣٣.

(٢) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ١/١٧٠، مادة «أهل».

(٣) هود ١١: ٧٣.

وهذا الاستدلال يفهم من إيحاء كلمات بعض الأعلام، كالقرطبي، والبيضاوي والزمخشري، ومن سار على رأيهم حول الآية الشريفة، وهذا الاستدلال لا مجال له هنا، بل لا ينهض على المستوى المطلوب لعدّة أُمور:

أوّلاً: التحليل اللغوي والبلاغي والنحوي يمنع ذلك. وقد تقدّم ذكر شطر منه، فلا بدّ من لحاظ الآيتين بهذه الأبعاد حتّى يتسنّى التعامل معهما، وقد بيّنا أنّ التتحليل السابق يمنع من ذلك الاستدلال.

ثانياً: بعض مفردات الآية الشريفة في سورة الأحزاب مثل: ﴿**إِنَّمَا**﴾، ﴿**عَنكُمُ**﴾، ﴿**الرِّجْسَ**﴾، ﴿**يُرِيدُ**﴾، ﴿**تَطْهِيراً**﴾ في قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾.

تمنع ذلك بصراحة، خصوصاً مع بيان المراد من الحصر في ﴿**إِنَّمَا**﴾ والإرادة وأبعادها، وما المقصود منها هنا، وكذلك التطهير والرجس إضافة لبعد كلمة عنكم، فلا مجال للمناورة والقفز على مداليل الكلمات.

ثالثاً: مورد نزول الآية الشريفة من سورة الأحزاب مؤكّد أنّه في الخمسة أصحاب الكساء، وسيأتي تفصيل ذلك، حتّى ذكره وأكّد عليه أعلام الطائفة السنّيّة، فلا مجال للانعطاف عن مورد نزول الآية الشريفة.

رابعاً: السيرة العمليّة للرسول ﷺ، والتي ذكر الرسول من خلالها تأكيداً على ذلك، فحادثة إتيان الرسول ﷺ لباب عليّ عليه السلام والتي يذكرها عدّة من المفسّرين، كالسيوطي والطبري، وإليك بعضها:

عن أبي الحمراء: «رابطت المدينة سبعة أشهر على عهد النبيّ ﷺ رأيت النبيّ ﷺ إذا طلع الفجر جاء إلى باب عليّ وفاطمة فقال: **الصلاة، الصلاة، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾**»[١].

«حفظت من رسول الله ﷺ ثمانية أشهر بالمدينة، ليس من مرّة يخرج إلى صلاة الغداة إلّا أتى إلى باب عليّ رضي الله عنه وضع يده إلى جنبتيّ الباب ثمّ قال: **الصلاة الصلاة، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾**»[٢].

ومثله أنس بن مالك[٣].

---

(١) تفسير القرطبي: ٢٢/٦، نقلاً عن ما أثبته المعجم في فقه لغة القرآن وسرّ بلاغته.

(٢) الدرّ المنثور: ١٩٩/٥، نقلاً عمّا أثبته المعجم في فقه لغة القرآن وسرّ بلاغته.

(٣) أثبت هذه النقولات مفصّلاً في فقه لغة القرآن وسرّ بلاغته: الجزء الرابع، مادة «أهل».

وهذا الكتاب حائز على درجة الناشر النموذجي في معرض طهران »

خامساً: ما يؤيّد ذلك أنّ هناك بعض الموارد عند الحديث عن الآية (**٧٣**) من سورة هود والآية (**٣٣**) من سورة الأحزاب ، تقول : إنّ زوجة الرجل تكون من أهل بيته ، كما في قول الجبائي[١] .

وقال غيره : « إنّما جعلت (سارة) من أهل البيت لمّا كانت بنت عمّه على ما قاله المفسّرون » .

ونقل عن العلّامة عبدالله شبّر أنّه قال : « نداء تخصيص ، وجعلها من أهل بيته ، لأنّها ابنة عمّه ، فلا يدلّ على كون زوجة الرجل من أهل بيته[٢] .

ولعلّ هذا المؤيّد ينبثق عنه إشكال مفاده :

سلّمنا أنّ الآية نزلت في الخمسة أصحاب الكساء ولم تنزل في زوجات الرسول ـ على ضوء الاستدلال المتقدّم ـ لكن هذا المؤيّد يخرق الاستدلال من جهة على أنّ إحدى زوجات النبيّ سوف تدخل

« الدولي السابع للكتاب ، إضافة لطبيعته الموسوعيّة التي تؤهّله أن يكون مرجعاً يعتدّ به ، وما أخذناه هنا مورد الحاجة .

(١) حسب الظاهر أنّها نقلت عن بحث شيخ الطائفة الطوسي في بحوثه عن الإمامة ، وقد ذكر هو في التبيان إنّه فصّل الحديث في بحوث الإمامة ، حيث قال : « وقد استوفينا الكلام في ذلك ـ في هذه الآيات ـ من كتاب الإمامة ، من أراد وقف عليه هناك » التبيان في تفسير القران : ٣٤١/٨ .

(٢) المعجم في فقه القرآن وسرّ بلاغته : ١٠١/٤ ، مادة « أهل » .

لا محالة، إذ هي من نسبه وأقربائه، ألا وهي (زينب بنت جحش)، فهذا يؤدّي لاختزام الاستدلال السابق، ويبقى هناك مورد للأخذ والردّ إن لم يؤكّد أنّ الآية في نساء النبيّ ﷺ.

ولكي نجيب على هذا الإشكال نقول:

علمت شيئاً وغابت عنك أشياء، وذلك لما يأتي:

أوّلاً: لا بدّ أن تلحظ مورد الاستدلال السابق بأكمله، فأنت غفلت عن أُمور، لذا تتحدّث بمثل هذا الإشكال إن كان ينهض لهذا المستوى، فكلمات الآية الشريفة ـ خصوصاً ﴿يُرِيدُ﴾ وأبعادها في الإرادة، وكذلك التحليل المتقدّم ـ تخرج ما ذكر بكلّ قوّة، إذ إنّه لم يثبت ـ ولو مجازاً ـ أنّ واحدة من زوجاته ﷺ كانت معصومة، أو تمّ تطهيرها على مستوى العصمة، إضافة للتحليل اللغوي والبلاغي والنحوي لبقيّة مفردات الآية.

ثانياً: مورد نزول الآية لا يمكن الغفلة عنه، مع تأكيد المفسّرين على وروده ونزول الآية على ضوئه.

ثالثاً: معنى الكلمة يتّسع ويضيق على وفق ما قدّمناه، ولا مجال لما ذكرتم، بل قد يؤكّد طبيعة استدلالنا عن سعة وضيق اللفظ.

رابعاً: الآية الشريفة (٧٣) من سورة هود لم تثبت العصمة، فهي تخرج عن موضوع الآية (٣٣) من سورة الأحزاب.

خامساً: لم تدّع ولو واحدة من زوجات النبيّ ﷺ العصمة،

وكذلك لم تدّع أنّ الآية في مورد نزولها شملت إحداهنّ ، وخير شاهد موقف زوج النبيّ ﷺ أُمّ سلمة ، وكذلك مورد النزول الذي روته زوج النبيّ ﷺ عائشة .

أهل البيت هم الخمسة أصحاب الكساء عليهم السلام قولاً وفعلاً

ورد في الأثر ما يؤكّد أنّ هناك قرائن تؤكّد المراد من الأهل في الآية الشريفة ، وهو خصوص الخمسة أصحاب الكساء عليهم السلام ، وقد أحصى العلّامة الطباطبائي تلك الروايات وكانت « روايات جمّة تزيد على سبعين حديثاً ، يربو ما ورد منها من طرق أهل السنّة على ما ورد منها من طرق الشيعة »[١] ، ولكي نستعرض طرق هذه الروايات نجد أنّ :

طرق أهل السنّة :

عن أُمّ سلمة ، وعائشة ، وأبي سعيد الخدري ، وسعد ، وائلة[٢] بن الأسقع ، وأبي الحمراء ، وابن عبّاس ، وثوبان مولى النبيّ ﷺ ، وعبدالله بن جعفر ، وعليّ عليه السلام ، والحسن بن عليّ عليه السلام ، حتّى عُبّر عنها

---

(١) تفسير الميزان : ٣١٩/١٦ .

(٢) والصحيح : « واثلة » .

أنّها «قريب من أربعين طريقاً»[١].

طرق الشيعة:

عن عليّ عليه السلام، والسجّاد عليه السلام، والباقر عليه السلام، والصادق عليه السلام، والرضا عليه السلام، وأُمّ سلمة، وأبي ذرّ، وأبي ليلى، وأبي الأسود الدؤلي، وعمر بن مميون، وسعد بن أبي وقّاص.

بحيث وصلت إلى «بضع وثلاثين طريقاً»[٢].

مع هذا لم يجحد مورد نزول آية في القرآن الكريم ـ حسب تتبّعي ـ كما جحد مورد هذه الآية، بل طغى هذا على المناهج التفسيريّة حتّى الأثريّة منها، وتلوّنت محاولات التأويل، ومناورات التغيير يميناً وشمالاً لصرف المعنى، لكن مهما كانت الدائرة أوسع فالروايات تؤكّد ما ذهبت إليه الإماميّة، من أنّ الآية نزلت في الخمسة أصحاب الكساء عليهم السلام.

ولكي نصف لك نوعاً من هذه المحالاوت تجد محاولة معاصرة للدكتور أحمد السالوس تحت عنوان «آية التطهير بين أُمّهات المؤمنين وأهل الكساء»[٣]، والمحاولات مستمرّة، وأتصوّر لن تتوقّف حتّى

---

(١) تفسير الميزان: ١٦/٣١٩.

(٢) تفسير الميزان: ١٦/٣١٩.

(٣) هناك ردّ على غرار هذا الطرح للعلّامة السيّد عليّ الحسيني الميلاني »

يرث الأرض لعباده المخلَصين، وممّا عبّر في ذلك «قد كابر بشأنها ـ آية التطهير ـ الخوارج والنواصب والمخالفون لـ «أهل البيت» منذ اليوم الأوّل، وإلى يومنا هذا.. ولذا كانت هذه الآية موضع البحث والتحقيق، والأخذ والرد، وكُتب حولها الكتب والدراسات الكثيرة»[1].

من هنا نعقد البحث حول الروايات التي ارتبطت بهذه الآية، حتّى توسّعت الدائرة بباحث يُعتبر من أعلام التفسير أن ينحو نحو اتّجاهات سقيمة لا تليق بتراثه العلمي، إذ وصف مثل هذه الروايات تارة بالغريبة نقلاً عن الترمذي، وأُخرى اعتمدها، لكن أدخل من طلبت الدخول فأحالها النبيّ ﷺ إلى خير.

حتّى تجد أنّ هناك من ودّ أن يتّسع الكساء لكلّ بني هاشم كالثعلبي، وإليك مثل هذه الكلمات، حيث قال القرطبي: «أمّا أنّ أُمّ سلمة قالت: «نزلت الآية في بيتي، فدعا رسول الله ﷺ عليّاً وفاطمة وحسناً وحسيناً، فدخل معهم تحت كساء خيبري، وقال: **هؤلاء أهل بيتي**، وقرأ الآية: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾.

« تحت عنوان «مع الدكتور السالوس في آية التطهير»، وغيرها من الردود، إمّا مفردة أو من خلال تفسير.

(١) نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار: ٢٠/٧٦.

وقال: **اللّهمّ أذهب عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً**.

فقالت أُمّ سلمة: وأنا معهم يا رسول الله ؟

قال: **أنت على مكانك، وأنت على خير**».

أخرجه الترمذي وغيره، وقال: «حديث غريب»[١].

وقال القشيري: «وقالت أُمّ سلمة: أدخلت رأسي في الكساء وقلت: أنا منهم يا رسول ؟

قال: **نعم**.

وقال الثعلبي: هم بنوهاشم، فهذا يدلّ على أنّ البيت يراد به النسب فيكون العبّاس وأعمامه وبنو أعمامه منهم»[٢].

مع العلم أنّ الاختلاف يؤكّده القرطبي، ويذكر عنه قائلاً:

«هذه الألفاظ تعطي أنّ أهل البيت نساؤه، وقد اختلف أهل العلم في أهل البيت مَن هم ؟

فقال عطاء وعكرمة وابن عبّاس: هم زوجاته خاصّة، لا رجل معهم.

وذهبوا إلى أنّ البيت أُريد به مساكن النبيّ ﷺ لقوله تعالى:

---

(١) سيأتي أنّ هذا الكلام لعلّه غريب من القرطبي أن يقول هذا، وإلّا لا غرابة في الحديث.

(٢) الجامع لأحكام القرآن الكريم: ١١٩/١٤.

﴿ وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾[١].

وقالت فرقة، ومنهم الكلبي: هم عليّ وفاطمة والحسن والحسين خاصّة، وفي هذا أحاديث عن النبيّ »[٢].

ويا لهذه الأُمّة أوّل ما اختلفت على أهل بيت النبيّ ﷺ، فبئس الأُمّة التي تجهل أهل بيت النبيّ ﷺ، والذي يعطينا دلالة على أنّها تجهل نبيّها، مع أنّ النبيّ ﷺ وأهل بيته عليهم السلام ومن ارتبط به من زوجاته معلوم سيرتهم وأحاديثهم، وما ورد بشأنهم، فيا ليتهم اختلفوا إليهم لأخذ أحكامهم، لا أن يختلفوا فيهم.

وممّا يثير الدهشة عند الباحثين، أنّهم يؤكّدون أنّ هناك أحاديث عن النبيّ ﷺ تؤكّد من هم أهل البيت ولم يردها أحد، لكن عندما تصل للتطبيق تبدأ الأقلام بالانحراف عن أسطرها، لكي ترسم ما يحلو لأهوائها، عندها لا بدّ أن نقف عند هذه الأحاديث التي أكّد القرطبي وجودها قائلاً: « وفي هذا أحاديث عن النبيّ ﷺ »[٣].

عندما نأخذ عبارة القرطبي السابقة التي قسّمت الأقوال إلى ثلاثة:

القول الأوّل: هم زوجاته خاصّة.

---

(١) الأحزاب ٣٣: ٣٤.

(٢) الجامع لأحكام القرآن الكريم: ١١٩/١٤.

(٣) الجامع لأحكام القرآن الكريم: ١١٩/١٤.

القول الثاني: هم الخمسة أصحاب الكساء عترته عليهم السلام.

القول الثالث: يرى النسب بشكل عامّ، وهم بني هاشم.

هذا على مستوى كلمات القرطبي، إلّا أنّ هناك عبارة لعلّها تخصّص بعض الموارد وتصنّف أكثر في القول والقائل، حيث نقل عن الحافظ ابن الجوزي: «فالقائل باختصاص الآية بالرسول وبضعته ووصيّه وسبطيه عليهم السلام هم جماعة من الصحابة[1]، وعلى رأسهم أمّ سلمة وعائشة من زوجاته.

وعلى رأس القائلين بكونها خاصّة بالأزواج: عكرمة البربري، لما سيأتي من أنّ ابن عبّاس من القائلين بالقول الثاني ـ على تنظيم ابن الجوزي طبعاً ـ أمّا القول الثالث، فلم يحكه إلّا عن الضحّاك! يريد أنّهم أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وأزواجه»[2].

فنحن سوف ندور بين عدّة اتّجاهات يحدّد قوّتها القائل للقول،

---

(١) عندما تتّصل المسألة في نقاش فاطمة بضعة المصطفى هل هي من الصحابة أم لا؟ تقف العقول، وتتسمّر العيون، حتّى يصل بالبعض ـ تعنّتاً وعصبيّة، مثل: الباحث عثمان الخميس ـ أن يقول: «إنّ اعتراض فاطمة على أبو بكر حول فدك منقصة لفاطمة»، وتجاوز بذلك أنّها ـ فضلاً عن مقامها على الأقلّ ـ حقّ الصحبة الذي لم يتعامل معه كما يتعامل مع غيرها من أصحاب النبيّ صلى الله عليه وآله. راجع النقل المباشر لبرنامج الحوار الصريح بعد التراويح في لندن ـ قناة المستقلّة ـ رمضان المبارك ١٤٢٣هـ.

(٢) نقلاً عن نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار: ٢٠/٧٤.

فإمّا أن نأخذ بكلام أُمّ سلمة وعائشة ـ وهما من أُمّهات المؤمنين ـ أو نخضع لرغبات عكرمة الذي غلّفه بغلاف على أنّه قول لابن عبّاس حبر الأُمّة، أو نسير مع الضحّاك الذي قد يضحكنا في الدنيا والآخرة، أو يضحكنا في الدنيا ويبكينا في الآخرة، ولكي نقف على كلّ ذلك نبدأ بذكر الأقوال الثلاثة.

القول الأوّل
إنّهم الخمسة أصحاب الكساء عليهم السلام

ورد في نزول الآية: أنّها نزلت في الخمسة أصحاب الكساء، أي: النبيّ الخاتم صلى الله عليه وآله ووصيّه عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وبضعته فاطمة عليها السلام، وريحانتيه الحسن والحسين عليهما السلام، حيث أخرج[1] جماعة من كبار الأئمّة والحفّاظ حديث الكساء الصريح في اختصاص الآية المباركة بالرسول وأهل بيته الطاهرين عليهم السلام، عن عشرات من الصحابة:

أوّلاً: من الصحابة الرواة لحديث الكساء

ونحن نذكر بعضاً منهم فقط:

١ ـ أُمّ المؤمنين عائشة بنت أبي بكر، زوجة رسول الله صلى الله عليه وآله.

٢ ـ أُمّ المؤمنين أُمّ سلمة، زوجة رسول الله صلى الله عليه وآله.

٣ ـ حبر الأُمّة عبدالله بن العبّاس.

---

(١) للتوسّع راجع معظم هذه المادّة في كتاب (نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار): ٢٠/٧٦ فما بعد، وقد حُقّقت بما يليق بالبحث والدراسة، وما يناسب هذا المحتوى، ولنا إضافات وتصرّف في العبارة في موارد منها.

٤ ـ سعد بن أبي وقّاص .

٥ ـ أبو الدرداء .

٦ ـ أنس بن مالك .

٧ ـ أبو سعيد الخدري .

٨ ـ واثلة[١] بن الأسقع .

٩ ـ جابر بن عبدالله الأنصاري .

١٠ ـ زيد بن أرقم .

١١ ـ عمر بن أبي سلمة .

١٢ ـ ثوبان مولى رسول الله ﷺ .

ثانياً : من الأئمّة الرواة لحديث الكساء

ونكتفي بذكر أشهر المشاهير منهم :

١ ـ أحمد بن حنبل (المتوفّى سنة **٢٤١**هـ) .

٢ ـ عبد بن حميد الكشّي (المتوفّى سنة **٢٤٩**هـ) .

٣ ـ مسلم بن الحجّاج = صاحب الصحيح (المتوفّى سنة **٢٦١**هـ) .

---

(١) وفي كتب روائيّة كثيرة أنّه (واثلة بن الأسقع) ، والتي على ضوءها استند العلّامة الطباطبائي في تفسيره .

٤ ـ أبو حاتم محمّد بن إدريس الرازي (المتوفّى سنة **٢٧٧**هـ).

٥ ـ أحمد بن عبدالخالق البزّار (المتوفّى سنة **٢٩٢**هـ).

٦ ـ محمّد بن عيسى الترمذي (المتوفّى سنة **٢٩٧**هـ).

٧ ـ أحمد بن شعيب النسائي (المتوفّى سنة **٣٠٣**هـ).

٨ ـ أبو عبدالله محمّد بن عليّ الحكيم الترمذي.

٩ ـ أبو جعفر محمّد بن جرير الطبري (المتوفّى سنة **٣١٠**هـ).

١٠ ـ عبدالرحمن بن محمّد بن إدريس الرازي = ابن أبي حاتم (المتوفّى سنة **٣٢٧**هـ).

١١ ـ سليمان بن أحمد الطبراني (سنة **٣٦٠**هـ).

١٢ ـ أبو عبدالله الحاكم النيسابوري (المتوفّى سنة **٤٠٥**هـ).

١٣ ـ أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني (المتوفّى سنة **٤٣٠**هـ).

١٤ ـ أبو بكر أحمد بن عليّ = الخطيب البغدادي (المتوفّى سنة **٤٦٣**هـ).

١٥ ـ أبو السعادات المبارك بن محمّد = ابن الأثير (المتوفّى سنة **٦٠٦**هـ).

١٦ ـ شمس الدين محمّد بن أحمد الذهبي (المتوفّى سنة **٧٤٨**هـ).

١٨ ـ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفّى سنة **٩١١**هـ).

ثالثاً: من ألفاظ الحديث في الصحاح والمسانيد وغيرها

وهذه نبذة من ألفاظ الحديث بأسانيدها[١]:

ففي مسند أحمد: حدّثنا عبدالله، حدّثني أبي، حدّثنا عبدالله بن نمير، قال: حدّثنا عبدالملك ـ يعني ابن أبي سليمان ـ عن عطاء بن أبي رباح، قال: حدّثني من سمع أُمّ سلمة تذكر «أنّ النبيّ ﷺ كان في بيتها، فأتته فاطمة ببرمة فيها خزيرة، فدخلت بها عليه، فقال لها: **ادعي زوجَكِ وابنيك**.

قالت: فجاء عليّ، والحسن والحسين فدخلوا عليه، فجلسوا يأكلون من تلك الخزيرة، وهو على منامة له على دكّان تحته كساء خيبري.

قالت: وأنا أُصلّي في الحجرة، فأنزل الله عزّ وجلّ هذه الآية: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾.

قالت: فأخذ فضل الكساء فغشّاهم به، ثمّ أخرج يده فألوى بها إلى السماء ثمّ قال: **اللّهمّ هؤلاء أهل بيتي وخاصّتي، فأذهب عنهم الرجس**

---

(١) هذه نبذة من الروايات لا كلّ ما ورد في المسند أو المستدرك أو غيرهما، ولا كلّ ما جاء في تفسير الطبري الذي أخرجه من أربعة عشر طريقاً، ولا كلّ ما جاء في المصادر المعتبرة في التفسير والحديث وتراجم الصحابة وغير ذلك، إنّما أردنا الإشارة لنماذج من النصوص الواردة.

وطهّرهم تطهيراً.

قالت: فأدخلت رأسي البيت فقلت: وأنا معكم يا رسول الله ؟

قال: **إنّكِ إلى خير، إنّكِ إلى خير**».

قال عبدالملك: وحدّثني أبو ليلى عن أُمّ سلمة مثل حديث عطاء سواء.

قال عبدالملك: وحدّثني داود بن أبي عوف الجحّاف، عن[١] حوشب، عن أُمّ سلمة بمثله سواء[٢].

وفي مسند أحمد أيضاً: حدّثنا عبدالله، حدّثني أبي، حدّثنا عفّان، حدّثنا حمّاد بن سلمة، قال: حدّثنا عليّ بن زيد، عن شهر بن حوشب، عن أُمّ سلمة: «أنّ رسول الله ﷺ قال لفاطمة: **ائتيني بزوجك وابنيك**، فجاءت بهم، فألقى عليهم كساء فدكيّاً.

قال: ثمّ وضع يده عليهم ثمّ قال: **اللّهمّ إنّ هؤلاء آل محمّد، فاجعل صلواتك وبركاتك على محمّد وعلى آل محمّد، إنّك حميد مجيد**.

قالت أُمّ سلمة: فرفعت الكساء لأدخل معهم، فجذبه من يدي وقال: **إنّكِ على خير**»[٣].

---

(١) ورد في مسند أحمد بن حنبل في الحديث ٢٧٠٤٢ سلسلة السند حتّى أبي عون الجحّاف [أبو] الجحّاف، عن [شهر بن].

(٢) مسند أحمد بن حنبل: ٦/٢٩٢.

(٣) مسند أحمد بن حنبل: ٦/٣٢٣.

وجاء أيضاً: حدّثنا عبدالله، حدّثني أبي، حدّثنا يحيى بن حمّاد، حدّثنا أبو عوانة، حدّثنا أبو بلج، حدّثنا عمرو بن ميمون، قال: «إنّي لجالس إلى ابن عبّاس إذ أتاه تسعة رهط فقالوا: يابن عبّاس، إمّا أن تقوم معنا، وإمّا أن تخلونا هؤلاء.

قال: فقال ابن عبّاس: بل أقوم معكم.

قال: وهو يومئذٍ صحيح قبل أن يعمى.

قال: فانتدبوا فتحدّثوا، فلا ندري ما قالوا.

قال: فجاء ينفض ثوبه ويقول: أُفّ وتفّ، وقعوا في رجل له عشر، وقعوا في رجل قال له النبيّ ﷺ ـ فذكر مناقب لعليّ، منها: وأخذ رسول الله ﷺ ثوبه فوضعه على عليّ وفاطمة وحسن وحسين، فقال ـ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾»[1].

وفي صحيح مسلم: حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمّد بن عبدالله بن نمير ـ واللفظ لأبي بكر ـ قالا: حدّثنا محمّد بن بشر، عن زكريّا، عن مصعب بن شيبة، عن صفيّة بنت شيبة، قالت:

«قالت عائشة: خرج النبيّ ﷺ غداة وعليه مرط مرجّل من شعر أسود، فجاء الحسن بن عليّ فأدخله، ثمّ جاء الحسين فدخل معه،

---

(١) مسند أحمد بن حنبل: ١/٣٣٠.

ثمّ جاءت فاطمة فأدخلها، ثمّ جاء عليّ فأدخله، ثمّ قال: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾»[1].

وفي جامع الأُصول: «عن أُمّ سلمة رضي الله عنها، قالت: إنّ هذه الآية نزلت في بيتي: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾.

قالت: وأنا جالسة عند الباب فقلت: يا رسول الله، ألست من أهل البيت؟

فقال: «**إنّكِ إلى خير، أنت من أزواج رسول الله**».

قالت: وفي البيت رسول الله ﷺ وعليّ وفاطمة وحسن وحسين، فجلّلهم بكسائه، وقال: «**اللّهمّ هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً**».

وفي رواية: انّ النبيّ ﷺ جلّل على الحسن والحسين وعليّ فاطمة، ثمّ قال: «**اللّهمّ هؤلاء أهل بيتي وحامّتي، أذهب عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً**».

قالت أُمّ سلمة: وأنا معهم يا رسول الله؟

قال: «**إنّكِ إلى خير**».

أخرج الترمذي الرواية الأخيرة، والأُولى ذكرها رزين.

---

(١) صحيح مسلم: ٧/١٣٠.

وعن عمر بن أبي سلمة ﷺ، قال: «نزلت هذه الآية على النبيّ ﷺ: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾ في بيت أمّ سلمة، فدعا النبيّ ﷺ فاطمة وحسناً وحسيناً، فجلّلهم بكساء وعلَيَّ خلف ظهره، ثمّ قال: **اللّهمّ هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً**.

قالت أمّ سلمة: وأنا معهم يا نبيّ الله؟

قال: **أنتِ على مكانك، وأنتِ على خير**».

أخرجه الترمذي.

وعن أنس بن مالك ﷺ: «أنّ رسول الله ﷺ كان يمرّ بباب فاطمة إذا خرج إلى الصلاة حين نزلت هذه الآية، قريباً من ستّة أشهر، يقول: **الصلاة أهل البيت ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾**». أخرجه الترمذي

وعن عائشة رضي الله عنها، قالت: «خرج النبيّ ﷺ وعلى مرط مرجّل أسود، فجاءه الحسن فأدخله، ثمّ جاءه الحسين فأدخله، ثمّ جاءت فاطمة فأدخلها، ثمّ جاء عليّ فأدخله، ثمّ قال: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ**﴾ الآية». أخرجه مسلم[1].

وفي الخصائص: أخبرنا محمّد بن المثنّى، قال: أخبرنا أبو بكر

---

(١) جامع الأُصول: ١٠/١٠٠ و ١٠١.

الحنفي، قال: حدّثنا بكر بن مسمار، قال: «سمعت عامر بن سعد يقول: قال معاوية لسعد بن أبي وقّاص: ما يمنعك أن تسبّ ابن أبي طالب؟!

قال: لا أسبّه ما ذكرتُ ثلاثاً قالهنّ رسول الله ﷺ، لأن يكون لي واحدة منهنّ أحبّ إليَّ من حمر النعم.

لا أسبّه ما ذكرت حين نزل الوحي عليه، فأخذ عليّاً وابنيه وفاطمة فأدخلهم تحت ثوبه، ثمّ قال: **ربّ هؤلاء أهل بيتي وأهلي**.

ولا أسبّه ما ذكرت حين خلّفه في غزوة غزاها.

ولا أسبّه ما ذكرت يوم خيبر»[1].

وجاء في الخصائص أيضاً: أخبرنا قتيبة بن سعيد البلخي وهشام بن عمّار الدمشقي، قالا: حدّثنا حاتم، عن بكير بن مسمار، عن عامر بن سعد بن أبي وقّاص، قال: «أمر معاوية سعداً فقال: ما يمنعك أن تسبّ أبا تراب؟!

فقال: أنا إن ذكرت ثلاثاً قالهنّ رسول الله ﷺ فلن أسبّه، لأن يكون لي واحدة منها أحبّ إليَّ من حمر النعم: سمعت رسول الله ﷺ يقول له... وخلّفه في بعض مغازيه... وسمعته يقول يوم خيبر:...

ولمّا نزلت ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ**

---

(١) خصائص عليّ: ٨١.

وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ دعا رسول الله ﷺ عليّاً وفاطمة وحسناً وحسيناً، فقال: **اللّهمّ هؤلاء أهل بيتي**»[١].

أقول: أخرجه ابن حجر العسقلاني باللفظ الأوّل في «فتح الباري» بشرح حديث: **«أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون...»**، ثمّ قال: «ووقع في رواية عامر بن سعد بن أبي وقّاص عند مسلم والترمذي، قال: قال معاوية لسعد: ما منعك أن تسبّ أبا تراب؟!

قال: أمّا ما ذكرتُ ثلاثاً قالهنّ له رسول الله ﷺ فلن أسبّه، فذكر هذا الحديث».

قوله: **«لأعطينّ الراية رجلاً يحبّه الله ورسوله»**.

وقوله: «لمّا نزلت: ﴿**فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ**﴾[٢]، دعا عليّاً وفاطمة والحسن والحسين، فقال: **اللّهمّ هؤلاء أهل بيتي**»[٣].

وفي الخصائص: «أخرج حديث عمرو بن ميمون عن ابن عبّاس، المتقدّم عن المسند»[٤].

وفي المستدرك: حدّثنا أبو العبّاس محمّد بن يعقوب، حدّثنا العبّاس بن محمّد الدوري، حدّثنا عثمان بن عمر، حدّثنا عبدالرحمن

---

(١) خصائص عليّ: ٤٩.

(٢) آل عمران ٣: ٦١.

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ٧/٦٠.

(٤) خصائص عليّ: ٦٢.

ابن عبدالله بن دينار، ثنا شريك بن أبي نمر، عن عطاء بن يسار، عن أُمّ سلمة رضي الله عنها، أنّها قالت: «في بيتي نزلت هذه الآية: ﴿ **إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ** ﴾.

قالت: فأرسل رسول الله ﷺ إلى عليّ وفاطمة والحسن والحسين (رضوان الله عليهم أجمعين) فقال: **اللّهمّ هؤلاء أهل بيتي**.

قالت أُمّ سلمة: يا رسول الله، وأنا من أهل البيت؟

قال: **إنّكِ إلى خير، وهؤلاء أهل بيتي، اللّهمّ أهلي أحقّ**».

هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه.

حدّثنا أبو العبّاس محمّد بن يعقوب، أنبأ العبّاس بن الوليد بن مزيد، أخبرني أبي، قال: سمعت الأوزاعي يقول: حدّثني أبو عمّار، قال: حدّثني واثلة بن الأسقع رضي الله عنه، قال: «جئت عليّاً رضي الله عنه فلم أجده، فقالت فاطمة رضي الله عنها: انطلق إلى رسول الله ﷺ يدعوه فاجلس، فجاء مع رسول الله ﷺ فدخل ودخلت معهما.

قال: دعا رسول الله ﷺ حسناً وحسيناً، فأجلس كلّ واحد منهما على فخذه، وأدنى فاطمة من حجره وزوجها، ثمّ لفّ عليهم ثوبه وأنا شاهد، فقال: ﴿ **إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً** ﴾ **اللّهمّ هؤلاء أهل بيتي**».

هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»[1].

---

(١) المستدرك على الصحيحين: ٤١٦/٢، كتاب التفسير.

وفي تلخيص المستدرك وافق الذهبي الحاكم على التصحيح[١].

ورواه الذهبي بإسناد له عن شهر بن حوشب، عن أُمّ سلمة، وفيه: «قالت: فأدخلت رأسي فقلت: يا رسول الله، وأنا معكم؟

قال: **أنتِ إلى خير**، مرّتين.

ثمّ قال: رواه الترمذي مختصراً وصحّحه من طريق الثوري، عن زبيد، عن شهر بن حوشب[٢].

وفي الصواعق المحرقة: «الآية الأُولى: قال الله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾ أكثر المفسّرين على أنّها نزلت في عليّ وفاطمة والحسن والحسين، لتذكر ضمير ﴿**عَنكُمُ**﴾ وما بعده»[٣].

رابعاً: ممّن نصّ على صحّة الحديث

هذا، وقد قال جماعة من الأئمّة بصحّة الحديث الدالّ على اختصاص الآية الكريمة بأهل البيت عليهم السلام، إذ أخرجوه في الصحيح أو نصّوا على صحّته، ومن هؤلاء:

١ ـ أحمد بن حنبل، بناءً على التزامه بالصحّة في المسند.

---

(١) تلخيص المستدرك: ٤١٦/٢.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٣٤٦/١٠.

(٣) الصواعق المحرقة: ٨٥.

٢ ـ مسلم بن الحجّاج، إذ أخرجه في صحيحه.

٣ ـ ابن حبّان، إذ أخرجه في صحيحه.

٤ ـ الحاكم النيسابوري، إذ صحّحه في المستدرك.

٥ ـ الذهبي، إذ صحّحه في تلخيص المستدرك تبعاً للحاكم.

٦ ـ ابن تيميّة، إذ قال: «فصل: وأمّا حديث الكساء فهو صحيح، رواه أحمد والترمذي[١] من حديث أُمّ سلمة، ورواه مسلم في صحيحة من حديث عائشة...»[٢].

---

(١) فعلى هذا كيف وصف القرطبي أنّ الترمذي قال: «حديث غريب»، راجع الجامع لأحكام القرآن الكريم: ١١٩/١٤.

(٢) منهاج السنّة: ١٣/٥.

مناقشة القولين الآخرين
أنّها بزوجات النبيّ ﷺ خاصّة
أنّها في الخمسة وزوجاته وغيرهم

وبهذه الأحاديث الصحيحة المتّفق عليها بين المسلمين يسقط القولان الآخران ـ أي: القول بأنّهم زوجاته خاصّة، والقول القائل بني هاشم ـ لأنّ المفروض أنّ النبيّ ﷺ فسّر بنفسه ـ قولاً وفعلاً ـ الآية المباركة، وعيّنَ من نزلت فيه، فلا يسمع ـ والحال هذه ـ ما يخالف تفسيره كائناً من كان القائل، فكيف والقائل بالقول ـ أنّها نزلت في زوجاته ﷺ خاصّة ـ خاصّة هو «عكرمة»؟!

وقد كان هذا الرجل أشدّ الناس مخالفة لنزول الآية في العترة الطاهرة فقط.

فقد حكي عنه أنّه كان ينادي في الأسواق بنزولها في زوجات النبيّ فقط[١]، وأنّه كان يقول: من شاء باهلته أنّها نزلت في نساء النبيّ خاصّة[٢].

وقد كان القول بنزولها في العترة هو الرأي الذي عليه المسلمون،

---

(١) تفسير الطبري: ٧/٢٢. تفسير ابن كثير: ٤١٥/٣. أسباب النزول: ٢٦٨.

(٢) الدرّ المنثور: ١٩٨/٥. تفسير ابن كثير: ٤١٥/٣.

كما يبدو من هذه الكلمات، بل جاء التصريح به في كلامه، حيث قال: «ليس بالذي تذهبون إليه، إنّما هو نساء النبيّ ﷺ»[١].

إلّا أنّ من غير الجائز الأخذ بقول عكرمة في هذا المقام وأمثاله! عند وقوفنا على خصوصيّات تشرح حال عكرمة ومن هو عكرمة.

عكرمة

من هو عكرمة؟

سؤال لا بدّ من الإجابة عنه حتّى يتمّ التعامل مع آرائه على الأُصول المتعارفة، حيث ذُكر أنّ عكرمة البربري من أشهر الزنادقة الذين وضعوا الأحاديث للطعن في الإسلام، وإليك طرفاً من تراجمه في الكتب المعتبرة المشهورة[٢].

أوّلاً: طعنه في الدين

لقد ذكروا أنّ هذا الرجل كان طاعناً في الإسلام، مستهزئاً بالدين، من أعلام الضلالة ودعاة السوء.

---

(١) الدرّ المنثور: ١٩٨/٥.

(٢) طبقات ابن سعد: ٢٨٧/٥. الضعفاء الكبير: ٣٧٣/٣. تهذيب الكمال: ٢٦٤/٢٠. وفيات الأعيان: ٣١٩/١. ميزان الاعتدال: ٩٣/٣. المغني في الضعفاء: ٨٤/٢. سير أعلام النبلاء: ٩/٥. تهذيب التهذيب: ٢٦٣/٧ و ٢٧٣.

فقد نقلوا عنه أنّه قال: « إنّما أنزل الله متشابه القرآن ليضلّ به ! ».

وقال في وقت الموسم: « وددت أنّي اليوم بالموسم وبيدي حربة، فأعترض بها من شهد الموسم يميناً وشمالاً ! ».

وأنّه وقف على باب مسجد النبيّ ﷺ وقال: « ما فيه إلّا كافر ! ».

وذكروا أنّه كان لا يصلّي، وأنّه كان في يده خاتم من الذهب، وأنّه كان يلعب بالنرد، وأنّه كان يستمع الغناء ».

ثانياً: كان من دعاة الخوارج

وأنّه إنّما أخذ أهل أفريفية رأي الصفريّة ـ وهم من غلاة الخوارج ـ منه، وقد ذكروا أنّه نحل ذلك الرأي إلى ابن عبّاس !

وعن يحيى بن معين: « إنّما لم يذكر مالك عكرمة، لأنّ عكرمة كان ينتحل رأي الصفريّة ».

وقال الذهبي: « قد تكلّم الناس في عكرمة، لأنّه كان يرى رأي الخوارج ».

ثالثاً: كان كذّاباً

كان يكذب على سيّده ابن عبّاس حتّى أوثقه عليّ بن عبدالله بن عبّاس على باب كنيف الدار، فقيل له: أتفعلون هذا بمولاكم ؟

قال: إنّ هذا يكذب على أبي.

وعن سعيد بن المسيّب: «أنّه قال لمولاه: يا برد، إيّاك أن تكذب علَيَّ كما يكذب عكرمة على ابن عبّاس».

وعن ابن عمر: «أنّه قال لمولاه: اتّق الله، ويحك يا نافع! لا تكذب علَيَّ كما كذب عكرمة على ابن عبّاس».

وعن القاسم: «إنّ عكرمة كذّاب».

وعن ابن سيرين ويحيى بن معين ومالك: «كذّاب».

وعن ابن ذويب: «كان غير ثقة».

وحرّم مالك الرواية عنه.

وأعرض عنه مسلم بن الحجّاج.

وقال محمّد بن سعد: «ليس يحتجّ بحديثه».

رابعاً: ترك الناس جنازته

ولهذه الأُمور وغيرها ترك الناس جنازته.

قيل: فما حمله أحد حتّى اكتروا له أربعة رجال من السودان.

مقاتل

أمّا الكلام حول ما ورد عن مقاتل، فنبيّن مَن هو مقاتل.

ترجمة مقاتل

ومقاتل حاله كحال عكرمة، فقد أدرجه كلّ من الدارقطني، والعقيلي، وابن الجوزي، والذهبي في (الضعفاء)، وتكفينا كلمة الذهبي: «أجمعوا على تركه»[١].

وهذا يكفي لمعرفة من هو، وكيف قوله، والتعامل معه.

الضحّاك

وأمّا القول الآخر فقد عزاه ابن الجوزي إلى الضحّاك بن مزاحم فقط.

وهذا الرجل أدرجه ابن الجوزي نفسه، كالعقيلي في الضعفاء، وتبعهما الذهبي فأدرجه في المغني في الضعفاء، ونفوا أن يكون لقي ابن عبّاس، بل ذكر بعضهم أنّه لم يشافه أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله.

وعن يحيى بن سعيد: «كان الضحّاك عندنا ضعيفاً».

---

(١) سير أعلام النبلاء: ٧/٢٠١.

قالوا: «وكانت أُمّه حاملاً به سنتين»[١].

هذا، ولكن في نسبة هذا القول ـ كنسبة القول الأوّل إلى ابن السائب الكلبي ـ كلام، فقد نسب إليهما القول باختصاص الآية بالخمسة الأطهار في المصادر، وهو الصحيح، كما حقّق ذلك في إحدى الدراسات[٢].

---

(١) تهذيب الكمال: ٢٩١/١٣. ميزان الاعتدال: ٣٢٥/٢. المغني في الضعفاء: ٣١٢/١.

(٢) راجع مع الدكتور السالوس في آية التطهير / السيّد عليّ الميلاني.

ثانياً: «إنّما» حصريّة

هناك استدلال يتبنّاه علماء الأُصول وعلماء البيان يحسم هذا الأمر، أعني: حول «إنّما» هل تفيد الحصر أم لا ؟

حيث من المعلوم أنّ «ما» في تفرّع من تفرّعاتها تسمّى ما الكافّة، والتي ترتبط مع «إن» تكون نافية ونتيجة هذا الاجتماع هو الحصر ذلك لما يلي:

أوّلاً:

أنّ «إن» للإثبات و«ما» للنفي، فعليه لا يصحّ أن يتوجّه كلاهما معاً على شيء واحد، حيث يقع تناقض، إذ أحدهما تثبت وأُخرى تنفي، وحتّى من قال إنّ «إن» لا تثبت بل تؤكّد كذلك حيث لا يجتمع التوكيد المراد منه الإثبات مع النفي.

ثانياً:

لا يتوجّه النفي للمذكور بعدها، أي: بعد «ما»، إذ هذا يخالف الواقع بالاتّفاق، لذا لا بدّ من صرفه لغير المذكور بعدها، ممّا يعني أنّ الإثبات يتوجّه للمذكور.

فعليه من أوّلاً وثانياً يتحقّق الحصر، وهذا ما ذكره أيضاً القرافي في

شرحه على المحصول في علم الأُصول للرازي، وهناك إشكال[١] على هذا الاستدلال عن ابن هشام الأنصاري[٢] في مغنيه ما نصّه: «وزعم جماعة من الأُصوليّين والبيانيّين[٣] أنّ «ما» الكافّة التي مع «إنّ» نافية، وأنّ ذلك سبب إفادتها للحصر، قالوا: لأنّ «إنّ» للإثبات و«ما» للنفي، فلا يجوز أن يتوجّها معاً إلى شيء واحد لأنّه تناقض، ولا أن يُحكم بتوجّه النفي للمذكور بعدها لأنّه خلاف الواقع باتّفاق، فتعيّن صرفه لغير المذكور وصرفُ الإثبات للمذكور، فجاء الحصر.

وهذا البحث مبنيّ على مقدّمتين باطلتين بإجماع النحويّين، إذ ليس «إنّ» للإثبات، وإنّما هي لتوكيد الكلام إثباتاً كان مثل: «إنّ زيداً قائم»، أو نفياً مثل: «إنّ زيداً ليس بقائم».

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً﴾[٤].

وليست «ما» للنفي، بل هي بمنزلتها في أخواتها (ليتما، ولعلّما،

---

(١) طبعاً الإشكال ليس على «إنّما» هل هي للحصر أم لا؟ بل الإشكال على استدلال الأُصوليّين والبيانيّين ليس إلّا، وسوف نذكر تباعاً تعميقاً للإشكال من باب شحذ الذهن وتحريك المجال العقلي في النقاش، وإلّا الإشكال بعيد عن إفادة «إنّما» الحصريّة.

(٢) مغني اللبيب: ١/٤٠٦.

(٣) نسبة إلى علم الأُصول في الفقه، وكذلك البيانيّين يراد منهم علماء البلاغة.

(٤) يونس ١٠: ٤٤.

ولكنّما ، وكأنّما) .

وبعضهم[١] ينسب القول بأنّها نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات[٢]، ولم يقل ذلك الفارسي لا في الشيرازيّات ولا في غيرها ، ولا قاله نحوي غيره ، وإنّما قال الفارسي في الشيرازيّات : « إنّ العرب عاملوا « إنّما » معاملة النفي ، وإلّا في فصل الضمير كقول الفرزدق :

وإنّما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي[٣]

فهذا كقول الآخر :

قد علمت سلمى وجارتها ما قطر الفارس إلّا أنا[٤]

وقول أبي حيّان : لا يجوز فصل الضمير المحصور بـ « إنّما » ، وإنّ الفصل في البيت الأوّل ضرورة ، واستدلاله بقوله تعالى : ﴿ **قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ** ﴾[٥] .

---

(١) هو القرافي (المتوفّى ٦٨٤هـ) ذكر ذلك في « شرح المحصول في علم الأُصول » للفخر الرازي .

(٢) مسائل نحويّة أملاها بشيراز .

(٣) صدّره : « أنا الذائد الحامي الذمار ، وإنّما » ، وهو في ديوان الفرزدق : ٧١٢ .

(٤) هو لعمرو بن معد يكرب ، وينسب للفرزدق وليس في ديوانه ، وهو في كتاب سيبويه : ١/٣٧٩ . قطره : ألقاه على قطره ، أي جانبه .

(٥) سبأ ٣٤: ٤٦ .

﴿ إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللهِ ﴾[١].

﴿ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾[٢].

وهمٌ، لأنّ الحصر فيهنّ في جانب الظرف لا الفاعل، ألا ترى أنّ المعنى ما أعظم إلّا بواحدة، وكذلك الباقي»[٣].

هذا الإشكال يحمل عدّة احتمالات، نعرضها ونبيّن المداخلات حولها:

* الاحتمال الأوّل:

إنّ ابن هشام يرى القول حول «إنّما» تفيد الحصر، أي: أنّ إشكاله على دليل الأُصوليّين والبيانيّين، وهذا ما يستشفّ من قوله: «وزعم جماعة من الأُصوليّين والبيانيّين أنّ (ما) الكافّة التي مع (إنّ) نافية، وأنّ ذلك سبب إفادتها الحصر»[٤].

فهذه العبارة توحي أنّه يريد هذا الاحتمال، أي: أنّ الدليل لإفادة الحصر غير تامّ، وإلّا هي فعلاً تفيد الحصر، فالمناقشة في الاستدلال والدليل لا بالنتيجة.

---

(١) يوسف ١٢: ٨٦.

(٢) آل عمران ٣: ١٨٥.

(٣) مغني اللبيب: ٤٠٧/١.

(٤) مغني اللبيب: ٤٠٦/١.

ويؤكّد أيضاً ذلك ما جاء عند كلامه عن قول أبي حيّان ، حيث ذكر الحصر بعد استعراضه للآيات الشريفة الحاوية على « إنّما » قائلاً : « لأنّ الحصر فيهنّ في جانب الظرف لا الفاعل »[١] .

فهنا ذكر الحصر ولم يعترض عليه ، إنّما كان يعترض على الاستدلال .

* الاحتمال الثاني :

إنّه لربّما يقال : قد يرد احتمال أنّه يريد نفي أدلّة الحصر المذكورة ، لكن إذا سقط الدليل سقط المستدلّ عليه ، فلو سقطت أدلّة الاستدلال على الحصر لا بدّ أن يسقط ما تفيده هذه الأدلّة ، وهذا كلام يأتي في المقام ، إلّا أنّ المتتبّع يرى إنّ ذلك لا يأتي هنا أيضاً لعدّة أسباب :

أوّلاً : إنّ التوجيه غير سليم ، حيث « إن » تفيد التوكيد للإثبات أو النفي ، إذاً هي تثبت ذلك إمّا إثباتاً للتوكيد ، أو إثباتاً للنفي ، وفي مورد الآية الشريفة : ﴿ **إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً** ﴾ .

هنا إثبات للتوكيد حيث يؤكّد إثبات إرادة الله عزّ وجلّ في أهل البيت ، نحو التطهير من الرجس بعد أن علم التطهير ما هو وما مورد التأكيد ، ومعنى الرجس ، وكيف يكون التطهير من الرجس ، بعد أن

---

(١) مغني اللبيب : ٤٠٧/١ .

ذكرنا أنّ ذلك عبر الإرادة التكوينيّة .

ثانياً : إنّ « ما » ليست للنفي ، بل هي بمنزلتها في أخواتها (ليتما ، ولعلّما ، ولكنّما ، وكأنّما) »[١] .

هذا مردود أيضاً ، لأنّه « ما » اتّضحت أقسامها ، وكذلك متّفق عليها أنّها كافّة ، والكافّة تأتي مع « إن » والتي تكفّ ما قبلها عن العمل ، هذا من جهة .

ومن جهة أُخرى ، أنّها تعمل عمل النفي وتأخذ في أعمالها ذلك ، وهذا ما أكّده العرب في كلامهم .

ثالثاً : ما تمّ الاستشهاد به من أنّ القول الذي يرى أنّها نافية هو للفارسي ، لم يناقشه في الواقع ابن هشام ، بل نقله ، بل أكّد أنّ الفارسي قال في الشيرازيّات : « إنّ العرب عاملوا « إنّما » معاملة النفي » ، فهنا ـ حتّى على نقل الفارسي نفسه ـ لم ينتقد هذا الكلام ، ولو كان لا يراه لأبدى اعتراضاً على ذلك ، ولو كان هناك اعتراض لذكره ابن هشام ، إلّا أنّه لا وجود لهذا ولا ذاك ، فثبت ما نقله الفارسي أنّه موجود في كلام العرب ، وكلام العرب حجّة علينا .

* الاحتمال الثالث :

إنّ ابن هشام نقل كلام الأُصوليّين والبيانيّين ، إذ لا قاعدة لكلامهم

---

(١) مغني اللبيب : ٤٠٦/١ .

وليسوا حجّة ، ولا كلامه حجّة ، وأمّا ما ذكرناه من الاحتمال الثاني هو توجيه قد لا يقبله ابن هشام .

هنا لنا أن نقول : إنّ كلام ابن هشام إضافة لما جاء في ردّ الاحتمال الأوّل والثاني ، نأتي ونؤكّد أنّ الأُصوليّين والبيانيّين لم يفعلوا ذلك ، ولم يقتصروا على الاستدلال الذي ذكره عنهم ابن هشام ، بل لديهم أُسس وكلمات ذات أبعاد مبنيّة على كلام النبيّ ﷺ .

فهذا الأُصولي ابن دقيق العيد[١] يقول : « إنّما الحصر على ما تقرّر في الأُصول ، فإنّ ابن عبّاس رضي الله عنهما فهم الحصر من قوله ﷺ : **إنّما الربا في النسيئة** ، وعورض بدليل آخر يقتضي تحريم ربا الفضل ، ولم يعارض في فهمه للحصر ، وفي ذلك اتّفاق على أنّها للحصر ، ومعنى الحصر إثبات الحكم المذكور ونفيه عمّا عداه »[٢] .

علماً أنّ ابن دقيق سبق ابن هشام ، أمّا من تأخّر على ابن هشام تجد كلمات الزركشي وهو ينقل كلمات تبيّن المراد ، حيث ذكر قائلاً : « (إنّما) هل هي تفيد الحصر أو لا ؟

قولان ، وإذا قلنا : تفيده ، فهل هو بالمنطوق ، يعني : أنّها وضعت للإثبات والنفي معاً ، أي : لإثبات المذكور ونفي ما عداه ، أو للإثبات خاصّة وللنفي بطريق المفهوم ؟ قولان .

---

(١) ابن دقيق العيد (توفّي عام ٧٠٢هـ).

(٢) إحكام الأحكام في شرح عمدة الأحكام : ١/٦٠ .

وبالأوّل قال القاضي أبو حامد المروزي فيما حكاه الشيخ أبو إسحاق في التبصرة، قال: مع نفيه القول بدليل الخطاب، لكن الماوردي في قضيّة (الحاوي) نقل عن أبي حامد المروزي وابن سريج أنّ حكم ما عدا الإثبات موقوف على الدليل من الاحتمال، وبالثاني قال القاضي والغزالي وذكراه في بحث المفاهيم، وقال سليم الرازي في التقريب: إنّه الصحيح»[١].

وأودّ أن أختم هذه الكلمات بأُصوليّ متقدّم جدّاً، وهو الفيروزآبادي الشافعي الشيرازي (المتوفّى عام **٤٧٦**هـ)، حيث قال: «(إنّما) تدخل في الكلام لإثبات الحكم في المذكور وحده ونفيه عمّا عداه. وبه قال القاضي أبو حامد، مع نفيه لدليل الخطاب»[٢].

وفي مورد آخر له يؤكّد أنّ «إنّما» للحصر، وهو جمع الشيء فيما أُشير إليه ونفيه عمّا سواه»[٣].

وأتصوّر على هذا لا مجال لما جاء من احتمالات في كلام ابن هشام، والذي يتأكّد أكثر ممّا هو مؤكّد لو وقفنا عند شرح نصّ ابن هشام.

---

(١) التبصرة في أُصول الفقه: ٢٣٩.

(٢) البحر المحيط في أُصول الفقه: ٢/٣٢٤.

(٣) اللمع في أُصول الفقه: ٣٦.

شرح كلام ابن هشام في مغني اللبيب

ولكي نشرح عبارة المغني[١] يتّضح أنّ ما ذكر يؤكّد الاحتمال الأوّل ويدعمه الاحتمال الثالث، فنقول بداية تعبير ابن هشام بالبيانيّين يريد بهم البلاغيّين، وهذا التعبير من باب التغليب، فهنا ينقل ابن هشام عن الأُصوليّين والبيانيّين أنّ «ما» لو اجتمعت مع «إن» فقط من دون أخواتها، تكون نافية إذا اتّصلت بـ«إن»، أمّا «ما» المتّصلة بـ«ليت»، أو بـ«كأنّ» لا تكون نافية، بل تكون زائدة، لذا عنده «ما» المتّصلة بأن تكون نافية، وهذا لا دليل عليه، بل هو زعم ـ كما عبّر ابن هشام ـ ودليلهم هو دليل انّي، أي: لأنّها تفيد الحصر بحيث لو لم تكن نافية لما أفادت الحصر، لذا يقرّر المصنّف كلامهم أنّ «إن» للإثبات، و«ما» للنفي، فلا يصحّ أن يكونا معاً ويتوجّها لجملة «إنّما» إلى شيء واحد، مثل قولنا: «إنّما زيد قائم» لأنّه هنا تناقض، حيث يلزم إثبات قيام زيد وعدم قيام زيد، فهذا النفي هنا بمعنى النقيض لا الضدّ، أي: قيام وغير قيام، أو عدم قيام بحيث التقابل تقابل النقيضين. **هذا أوّلاً.**

---

(١) مغني اللبيب: ٤٠٦/١.

وثانياً: وقولنا : إنّما زيد قائم هنا ما اذا توجه نفيها لزيد ، أي : لقيام نفي ما توجّه للنسبة ، وهي قيام زيد ، فهنا لزم نفي قيام زيد مع انّما زيد قائم هنا ليس نفي لقيامه ، وإنّما إثبات لقيامه مع التوجّه لمعنى الحصر ، ومعنى الحصر هو إثبات الحكم المذكور ونفي ما عداه مطلقاً .

الردّ :

١ ـ « إنّ » مؤكّدة للإثبات لا أنّه للإثبات ، ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ اللهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً** ﴾ (١) .

٢ ـ « ما » ليست للنفي ، بل هي بمنزلة ما في أخوات « ما » ، وهي (ليتما ، لعلّما ، لكنّما ، كأنّما) والمنزلة من الزيادة والتوكيد ، حيث إنّ مطلق الزوائد فائدتها التوكيد ، وإلّا وجودها وعدمها واحد .

أمّا هناك قول أن الفارسي قال : هنا لا بدّ أنّ « ما » نافية أن نبيّن أنّ الفارسي قال : « إنّ العرب عاملوا « إنّما » معاملة النفي ، مثل : (وإلّا) ، فـ(إنّما) و(إلّا) يفيدان الحصر بمعنى قوله تعالى : ﴿ **إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِن عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ** ﴾ (٢) .

وإنّما محمّد رسول الله ، فإنّ ادّعاء ابن هشام هنا فيه جمال ، لكن توجيهه غير تامّ ، فإنّ « إن » تفيد التوكيد للإثبات وللنفي ، وفي مورد الآية الشريفة فلا يأتي إشكال ابن هشام ، إذ « إن » تؤكّد إثبات إرادة الله

---

(١) يونس ١٠ : ٤٤ .

(٢) فاطر ٣٥ : ٢٨ .

عزّ وجلّ في أهل البيت نحو التطهير من الرجس ، هذا من جهة ، ومن جهة أُخرى « ما » التي قال عنها ليست للنفي وإنّما بمنزلتها مثل : « ليتما ، لعلّما ، ولكنّما ، وكأنّما » ، فهذا مردود من جهة أنّ الفارسي أكّد في الشيرازيّات أنّ العرب عاملوا « إنّما » معاملة النفي ، و« إلّا » في فصل الضمير ، كما في قول الفرزدق :

وإنّما يدافع عن أحسابهم أنا وأمثالي

ولا أعلم كيف فهم من كلام الفارسي أنّه لم يقل أحد أنّها نافية ، وإن كان الفارسي ذكر ما قاله العرب ولم يعلّق ، ممّا يعني أنّه على الأقلّ ساكت عن التعليق في هذا المورد ، فلم ينفِ لكن نقل ممّا يعني أنّ هذا الأمر مستخدم عند العرب .

ثالثاً: تخلّف نون ﴿عَنكُمُ﴾

﴿عَنكُمُ﴾ هي التي وردت في الآية ولم ترد «عنكنّ»، وهذا يعطي دلالة على أنّ السياق تغيّر مساره من التأنيث إلى غير ذلك، وهذا ما يقرّه البعض ويُسلّم به، إلّا أنّ البعض وسّع دائرة هذا التغيير، لم يتأمّل في تغيير السياق عن نون النسوة الذي يثير أمراً حول بقاء نساء النبيّ ﷺ، لكن يُدفَع ذلك التوسّع من خلال أمرين:

١ ـ «إنّما» الحصريّة بالسياق المتقدّم.

٢ ـ الروايات الصريحة بذلك والتي تقدّم شطر منها.

وهذان الأمران حتّى لو تمّ التخلّص منهما، فلا مجال للتملّص من القرآن نفسه، ففي سورة التحريم: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ * قَدْ فَرَضَ اللهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ وَاللهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ * وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثاً فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَن بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ * إِن تَتُوبَا إِلَى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ**

بَعْدَ ذٰلِكَ ظَهِيرٌ * عَسَىٰ رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُ أَزْوَاجاً خَيْراً مِنكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَاراً﴾ (١).

حيث ورد أنّ سبب النزول كان حول السيّدة عائشة والسيّدة حفصة صراحة عدم العصمة فيهما، والآية (٣٣) من سورة الأحزاب مخصوصة، إذ هناك إرادة لا تتخلّف عن المراد، وهي التي نعني بها الإرادة التكوينيّة والإلزام نقض الغرض، ولو ادّعي أنّ الآية نزلت مثل سورة الأحزاب أو ما شابه ذلك، فالمدار لا يبقى إلّا وفيه خلل، إذ أنّ في الآية من سورة التحريم السيرة التي للسيّدة عائشة والتي كشفت خلل تخلّف هذه الإرادة التكوينيّة الإلهيّة ـ ولو كانت تتمتّع بها جدلاً ـ عنها ممّا يعني عدم العصمة، ولربّما يتحسّس البعض من العصمة فلنقل إرادة التطهير من الرجس، إذ كان هناك خلل في خروجها أيضاً يوم الجمل وإن حاول البعض توجيه الخروج بالنذر وغيره، وهذا متأخّر زماناً عن الآية، وكذلك حديث الرسول ﷺ في حديث كلاب الحوأب.

فيلزم نقض الغرض حول ما تمّ تأويله. ولا أودّ أن أقف كثيراً عند مسألة نون النسوة، فكلمات الآية تعضد بعضها بعضاً، وتقدّم ما يكفي، لذا لا مجال لما يقال من تأويلات غير دقيقة.

---

(١) التحريم ٦٦: ١ ـ ٥.

رابعاً: الإرادة والمراد

نتيجة لما تقدّم تجد الإرادة في الواقع إرادة مؤكّدة وحصريّة كما سوف يتّضح من الآية، وكذلك الحصر مؤكّد بالحصر واللام التي في كلمة ﴿ الرِّجْسَ ﴾ التي وردت في الآية الشريفة.

وقد يرد إشكال مقدّر:

بعد هذا الأمر والاتّفاق أنّ الإرادة إرادة تكوينيّة وليست إرادة تشريعيّة، وانحصارها بأهل البيت: «محمّد وفاطمة وعليّ والحسن والحسين» عندها نأتي لهذا الأمر، وهو أنّه من المعلوم أنّ إرادة المريد لا تتخلّف عن المراد، ولنقل إرادة الحقّ لا تتخلّف عن مراد الحقّ عزّ جلّ، فكيف يمكننا أن نجمع بين عدم تخلّف إرادة المريد والجبر، وهو من المحاولات التي لا تتبنّاها الإماميّة؟

وبعبارة أُخرى: إرادة الله عزّ وجلّ لا تتخلّف عن مراده، ومراده هو طهارتهم وعصمتهم. ومن المعلوم أنّ الإماميّة تعتقد بعدم الجبر، وطبيعة العصمة لديهم لا تأتي بالجبر، فكيف تمّ التوفيق بين الجبر والإرادة التي لا تتخلّف عن مرادها.

الجواب: لعلّ هذا المورد أو هذا التصوّر فيه ملاحظة لا تخرج

عن إطار لبس في المفاهيم، حيث تجد أنّ المقدّمات الأساسيّة لعدم المعصية متوفّرة فيهم بالكامل من دون أى ريب، وسيرتهم شاهد على ذلك.

ونجد أيضاً أنّ إرادة الله عزّ وجلّ التكوينيّة يدعمها في التحقيق إرادته التشريعيّة، والله عزّ وجلّ قد شرّع لهم من التشريعات التي تحقّق لهم المراد، فعندما تأتي الآية على لسان النطق المجيد لتبيان هذه الإرادة فهي في الواقع تكشف عن سيرهم التشريعي الذي يؤدّي حتماً لإرادة الله عزّ وجلّ في مراده، فهم لا يعصون الله طرفة عين تشريعاً، ممّا يعني فسح المجال أمام جوابه عن عدم تخلّف إرادة الله التكوينيّة فيهم حتماً، خصوصاً إنّ إرادة الله عزّ وجلّ تسري على ضوء تشريعاته، وهم موكّلون ببيان وإرساء تشريعاته، فهم في الواقع النموذج المعبّر والمطبق لإرادته عزّ وجلّ، فلا يتخلّف لديهم تشريع الله عن إرادته، ولا تتخلّف إرادة الله عن تشريعاتهم التي يعملون بها وفقاً لما أمر الله عزّ وجلّ، فكلّ من الأمرين يكشف عن الآخر، ويقدّم الآخر بحسب خصوصيّات لم تعد هذه الكلمات وهذه الأسطر لها.

خاتمة عبر دلالات واضحة

على هذا يفهم البعد الدلالي الذي يكون حصيلة ما تقدّم، وثمرة ما تمّ عرضه، فنستفيد منه عدّة أحكام أساسيّة تعطي رونق الاستدلال على المستوى الفقهي والأُصولي والعقائدي.

هذه الأحاديث الواردة في الصحاح والمسانيد ومعاجم الحديث بأسانيد صحيحة متكاثرة جدّاً، أفادت أمرين:

أوّلاً: إنّ المراد بـ« أهل البيت » في الآية المباركة هم: النبيّ وعليّ، وفاطمة والحسن والحسين (صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين)، ولا يشركهم أحد، لا من الأزواج، ولا من غيرهنّ مطلقاً.

أمّا الأزواج، فإنّ الأحاديث نصّت على أنّ النبيّ ﷺ لم يأذن بدخول واحدة منهنّ تحت الكساء.

وأمّا غيرهنّ، فإنّ النبيّ إنّما أمر فاطمة عليها السلام بأن تجيء بزوجها وولديها فحسب، فلو أراد أحداً غيرهم ـ حتّى من الأُسرة النبويّة ـ لأمر باحضاره.

وثانياً: إنّ الآية المباركة نزلت في واقعة معيّنة وقضيّة خاصّة، ولا علاقة لها بما قبلها وما بعدها، ولا ينافيه وضعها بين الآيات

المتعلّقة بنساء النبيّ، إذ ما أكثر الآيات المدنيّة بين الآيات المكّيّة وبالعكس، ويشهد لذلك:

١ ـ مجيء الضمير ﴿ **عَنكُمُ** ﴾ و ﴿ **وَيُطَهِّرَكُمْ** ﴾ دون «عنكنّ» و«يطهّركنّ».

٢ ـ اتّصال الآيات التي بعد آية التطهير بالتي قبلها، بحيث لو رفعت آية التطهير لم يختلّ الكلام أصلاً، فليست هي عجزاً لآية ولا صدراً لأُخرى، كما لا يخفى.

ثمّ ما ألطف ما جاء في الحديث جواباً لقول أُمّ سلمة: «ألست من أهل البيت؟ قال: **أنتِ من أزواج رسول الله**»، فإنّه يعطي التفصيل مفهوماً ومصداقاً بين العنوانين: عنوان «أهل البيت» وعنوان «الأزواج أو «نساء النبيّ».

فتكون الآيات المبدوّة ـ في سورة الأحزاب ـ ﴿ **يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ** ﴾[1] خاصّة بـ«الأزواج، والآية ﴿ **إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ** ﴾ خاصّة بالعترة الطاهرة.

وحديث مروره ﷺ بباب فاطمة وقوله: «**الصلاة أهل البيت ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾**» رواه كثيرون، فلا نطيل بذكر رواياته.

---

(١) الأحزاب ٣٣: ٣٠ و ٣٢.

حيث إنّ الحصر ـ وخصوصاً في الإرادة ـ إلى جانب العصمة تتكاتف فيها مفردات الآية بأبعادها اللغويّة على المستوى النحوي، أو البلاغي، أو الظهور، الذي في المفردات إضافة لما ورد في السنّة الشريفة التي تعطي مجتمعة هذه النتائج، ثمّ إنّ من دون أي تكلّف، بل التكلّف واضح لمن ينكر ذلك أو يتقلّب بين تأويلات سقيمة، كما إنّ الآية لا ينظر لها من زاوية قاصرة، كما لا يمكن التعامل مع كلّ القرآن الكريم بأُسلوب لا تقربوا الصلاة فقط، بل لا بدّ من استيفاء دائرة البحث عبر الأبعاد التي تحملها الآية أو المفردة، لذا حقّ القول إنّه لا يعرف القرآن إلّا من خوطب به، لكن حتّى المستويات التي لنا أن ندركها من خلال ما تتمتّع به مدرسة آل البيت عليهم السلام من تراث علمي ومعرفي لم تدركها بعض الأطراف، ولا أعلم ما الخلل! وما علينا سوى أن نسأل الباري عزّ وجلّ أن يوفّق الجميع للتوجّه نحو الصواب.

ومع النظر لدقّة مبحث الإرادة ومرادها تجد أنّ الباري عز وجلّ أراد إرادة مؤكّدة اتّضحت باللام، فلا بدّ من وقوعها من دون أي تخلّف، خصوصاً عند لحاظ أنّ لازم ﴿ **الرِّجْسَ** ﴾ ليست لاماً عهديّة، بمعنى أنّها تعني شيئاً معهوداً، إنّما واضح أنّها استغراقيّة حتّى تنفي جميع من يكون تحت عنوان الرجس، خصوصاً إذا لاحظنا أنّ نفي الماهيّة يعني نفي ما سواها، وهذا يعني استدلالاً مؤكّداً على العصمة، إضافة لما تقدّم، خصوصاً إذا لحظنا أنّ أحد من الأعلام لم يدّعِ عصمة واحدة من زوجات الرسول صلى الله عليه وآله، وحتّى لو وجد مدّعٍ، فالسيرة شاهدة على

الخلاف، ولعلّ من يثير غباراً يدمجه السياق السابق للآية مع اللاحق لم يقف كثيراً على محاورات العرب، إذ أنّ من كلام العرب التنقّل من كلام إلى كلام، لذا فإنّ من استدلّ على أنّ «صدر الآية وما بعد ما من الأزواج، فالقول فيه إنّ هذا ينكره من عرف عادة الفصحاء في كلامهم، فإنّهم يذهبون من خطاب إلى غيره ويعودون إليه، والقرآن مملوء، وكذلك كلام العرب وأشعارهم»[١].

هذا ما يمكن أن نقوله في هذه الأسطر عمّا لحق بآية التطهير من تزوير في دلالتها لحرف الباحث عن فهم محتواها ومصداقها الذي فسّرته القواعد في اللغة العربية ـ بأكثر من بُعد ـ والقواعد العقليّة والنقليّة، قولاً وفعلاً، لكن أراد البعض طمس الحقائق.

آملين أن يرشدنا الله وإيّاهم للحكمة والصواب، واستيعاب السنّة النبويّة الشريفة لكي نكون على طريق محمّد وآل محمّد.

بحقّ محمّد وآله الطاهرين

أ. د. عليّ العليّ

---

(١) مجمع البيان: ٥٥٩/١.

المصادر

١ ـ الاتقان في علوم:

جلال الدين السيوطي (المتوفّى ٩١١هـ) ـ طبعة رضي ـ طهران.

٢ ـ إحكام الأحكام في شرح عمدة الأحكام:

ابن دقيق ، حقّقه وقدّم له: أحمد محمّد شاكر ـ بيروت ، ط. الثانية / ١٩٨٧هـ

٣ ـ البحر المحيط في أُصول الفقه:

بدرالدين محمّد بن بهادر بن عبدالله = الزركشي ، وزارة الأوقاف الكويتيّة ودار الصفوة /١٩٩٢م.

٤ ـ التبصرة في أُصول الفقه:

أبو إسحاق الشيرازي ، شرح وتحقيق: الدكتور محمّدحسن هيتو ، دار الفكر ـ دمشق ، ط. الثانية /١٤٠٣هـ

٥ ـ التبيان في تفسير القرآن:

الشيخ الطوسي ، مكتب الإعلام الإسلامي ـ قم المقدّسة /١٤٠٩هـ

٦ ـ ترتيب المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم :

محمّد فؤاد عبدالباقي ، رتّبه: محسن بيدار فر ، مطبعة أمير ـ قم المقدّسة ، ط. الثالثة /١٤١٢هـ

٧ ـ التحقيق في كلمات القرآن الكريم :

حسن المصطفوي ، طبعة دار التوحيد ـ طهران.

٨ ـ تفسير جامع البيان :

محمّد بن جرير الطبري (المتوفّى ٣١٠هـ) ، طبعة المصطفى البابي ـ مصر.

٩ ـ الجامع لأحكام القرآن :

القرطبي ، دار الكتب العلميّة ـ بيروت /١٤١٣هـ

١٠ ـ ديوان فرزدق

١١ ـ روح المعاني :

محمود البغدادي الآلوسي (المتوفّى ١٢٧٠هـ) ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت /١٤٢٠هـ

١٢ ـ الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل :

الإمام جار الله محمود بن عمر الزمخشري (المتوفّى ٥٣٨هـ) ، رتّبه وضبطه وصحّفه مصطفى حسين أحمد ، الناشر: دار الكتاب العربي ، ط. الثالثة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م

١٣ ـ اللمع في أُصول الفقه :

أبوإسحاق الشيرازي ، البابي الحلبي ـ مصر /١٩٣٩م.

١٤ ـ مجمع البيان في تفسير القرآن :

العلّامة الطبرسي (المتوفّى ٤٥٨هـ) ، دار المعرفة ـ بيروت /١٩٨٦م.

١٥ ـ المحصول في علم أُصول الفقه :

فخر الدين محمّد بن عمر الرازي ، دراسة وتحقيق: د. طه جابر العلواني ـ المملكة السعوديّة ـ جامعة الإمام محمّد بن سعود ، لجنة البحوث والتأليف والترجمة والنشر (١٣٩٩ ـ ١٤٠١)

١٦ ـ محيط المحيط :

المعلّم بطرس البستاني ، مكتبة لبنان ـ بيروت /١٩٨٣م.

١٧ ـ مسند أحمد بن حنبل :

أحمد بن حنبل (المتوفّى ٢٤١هـ) ، بيت الأفكار الدوليّة للنشر والتوزيع ـ الرياض /١٤١٩هـ

١٨ ـ معاني القرآن الكريم وإعرابه :

تحقيق: د. عبدالجيل عبده شلبي ، مكتبة عالم الكتب ـ بيروت / ١٩٨٨م.

١٩ ـ معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم :

الشيخ محمّد فهيم أبو عبية ، مكتبة لبنان ـ بيروت ، ط. الأُولى /١٩٩٥م.

٢٠ ـ معجم في فقه لغة القرآن وسرّ بلاغته :

مجمع البحوث الإسلاميّة ، إشراف: الأُستاذ محمّد واعظ زاده

الخـــراســـاني ، مـؤسّسة الطبع التـابعة لآسـتانة الرضـويّة ـ مشـهد المقدّسة ، ط. الأُولى /١٤٢٢هـ

٢١ ـ مغني اللبيب :

ابن هشام الأنصاري ، مطبعة أمير ـ قم المقدّسة /١٣٦٨هـ ش.

٢٢ ـ مفردات ألفاظ القرآن الكريم :

الراغب الاصفهاني (المتوفّى ٤٢٥هـ) ، تحقيق صفوان عدنان داوودي ، الدار الشاميّة ـ بيروت ، ط. الأُولى ، ١٩٩٦م/١٤١٦هـ

٢٣ ـ الميزان في تفسير القرآن :

العلّامة الطباطبائي ، مـؤسّسة إسـماعيليان ـ قـم المـقدّسة ط. الأُولى ١٤١٢هـ ق / ١٣٧١هـ ش.

٢٤ ـ نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار :

السيّد عليّ الميلاني ، ياران ـ قم المقدّسة /١٤٢٠هـ

٢٥ ـ وجوه القرآن :

أبو عبدالرحمن النيسابوري ، آستان قدس رضوي ـ مشـهد المـقدّسة /١٤٢٢هـ

المحتويات

المقدّمة ٥

دلالة المفاهيم ٩

إعراب الآية الشريفة ٢٢

تحليل عامّ ٢٤

أوّلاً: أهل بين الضيق والسعة ٣٢

الوجه الأوّل: أهل الدين ٣٣

الوجه الثاني: العيال ٣٣

الوجه الثالث: الأولاد ٣٣

الوجه الرابع: أهل بيته ٣٤

الوجه الخامس: الأهل والعيال ٣٤

أهل البيت هم الخمسة أصحاب الكساء: قولاً وفعلاً ٤٦

طرق أهل السنّة ٤٦

طرق الشيعة ٤٧

ـ القول الأوّل: إنّهم الخمسة أصحاب الكساء ٥٣

أوّلاً : من الصحابة الرواة لحديث الكساء ٥٣
ثانياً : من الأئمّة الرواة لحديث الكساء ٥٤
ثالثاً : من ألفاظ الحديث في الصحاح والمسانيد وغيرها ٥٦
رابعاً : ممّن نصّ على صحّة الحديث ٦٤
ـ القول الثاني : أنّها بزوجات النبيّ ﷺ خاصّة ٦٦
ـ القول الثالث : أنّها في الخمسة وزوجاته وغيرهم ٦٦
مناقشة سند الرواية
عكرمة ٦٧
مقاتل ٧٠
الضحّاك ٧٠
ثانياً : « إنّما » حصريّة ٧٢
شرح كلام ابن هشام في مغني اللبيب ٨٠
ثالثاً : تخلّف نون ﴿ عَنكُمُ ﴾ ٨٣
رابعاً : الإرادة والمراد ٨٥

خاتمة عبر دلالات واضحة ٨٧